دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	حسين، علاء علي أحمد
المجلد/العدد:	مج19, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	أبريل
الصفحات:	237 - 313
رقم MD:	662326
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	أسواق المال، مصر، الأرباح، معايير الجودة، الشركات المساهمة، تداول الأسهم، المعلومات المحاسبية، التحليل الاقتصادي، التقارير المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/662326

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية
دراسة تطبيقية

دكتور
علاء علي أحمد حسين
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة– جامعة عين شمس

قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية
دراسة تطبيقية

إعداد

دكتور/ علاء علي أحمد حسين

المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة– جامعة عين شمس

مستخلص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100). وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، قام الباحث بعرض وتحليل الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح في الفكر المحاسبي، وكذلك الإطار النظري ومنهجية القياس الكمي لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فضلا عن إبراز التأثير السلبي المتوقع لممارسات إدارة الأرباح على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وقد قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية واختبار فروض البحث لتحديد مدى قبول صحتها من عدمه وبناء النموذج المحاسبي المقترح، وذلك على عينة قوامها ٣٢ شركة مساهمة مصرية متداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية خلال نطاق فترة الدراسة، والذي يشمل سلسلة زمنية لبيانات مالية فعلية ربع سنوية تمتد لسبع سنوات مالية متتالية تبدأ من عام ٢٠٠٨ وتنتهي في عام ٢٠١٤. وقد توصل الباحث في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج والتي من أهمها، وجود تأثير سلبي لممارسات إدارة الأرباح، وتأثير إيجابي لنوع النشاط، وتأثير عكسي لحجم الشركة، على المتغير التابع المتمثل في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما أن جميع المتغيرات السابقة ذات دلالة معنوية، فيما عدا نسبة الرافعة المالية التي أثبتت نتائج تحليل الانحدار المتعدد عدم معنوية العلاقة بين هذا المتغير وبين المتغير التابع لهذه الدراسة.

الكلمات الدالة على البحث:

إدارة الأرباح، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الملائمة، القيمة التنبؤية، القيمة التأكيدية، التعبير الصادق، الحياد، الاكتمال، الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف.

Abstract:

This study aimed to measure and interprets the significance of the relationship between earnings management practices and. the quality of the qualitative characteristics of accounting information for companies' rolling stock in the Egyptian stock market, according to the index (EGX 100). In order to achieve this goal, the researcher reviewed and analyzed the conceptual framework for the earnings management in the Accounting literature, as well as the theoretical framework and the quantitative methodology for the quality of qualitative characteristics of accounting information, as well as highlighting the projected negative impact of the practices of earnings management on the quality of the qualitative characteristics of accounting information. The researcher conducted the applied study and statistically tested research hypotheses to build the proposed accounting model, based on a sample of 32 Egyptian stock companies rolling stock in the Egyptian stock market during the study period, which includes a time series of actual-quarterly financial data extended to seven consecutive fiscal years beginning in 2008 and ending in 2014. The research concluded to several findings. Most important of which, having the negative impact of the practices of earnings management, positive impact of the type of activity (The Industry), and. negative impact of the size of the company, on the dependent variable represented by the quality of the qualitative characteristics of accounting information. The statistical test reported that all previously mentioned variables are significant, except financial leverage ratio, for which the multiple regression analysis reported insignificant relationship with the dependent variable of this study.

Keywords:

Earnings Management (EM), Qualitative Characteristics of Accounting Information, Relevance, Predictive Value, Confirmatory Value, Faithful Representation, Neutrality, Completeness, Free from Errors and Omission.

١. مقدمة البحث:

أدت الممارسات السلبية لما أصطلح على تسميته بظاهرة إدارة الأرباح Earnings Management Phenomenon من قبل المديرين التنفيذيين ببعض منشآت الأعمال، من خلال التلاعب والتحريف المتعمد في البيانات المحاسبية للتأثير على النتائج المالية المرغوب التقرير عنها لتلك المنشآت والتي تعكس بعض رغباتهم ومصالحهم الشخصية، إلى حدوث العديد من حالات التعثر والانهيارات والفضائح المالية لكبرى الشركات المساهمة في الأسواق المالية العالمية، وهو ما أدى بدوره إلى

افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة، وفي مكاتب المحاسبة والمراجعة، نتيجة لتدني جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristics Of Accounting Information التي تتضمنها التقارير المالية لمنشآت الأعمال المختلفة، والتي تعد هذه الخصائص من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية وتجعلها أكثر فائدة وذات جدوى لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين.

فعلى الرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية في إطار من المبادئ والمعايير المهنية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز والحكم الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المبادئ والمعايير أعطت إدارة منشأة الأعمال الحرية والمرونة الواسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد توفر لها أساليب وأدوات للقيام بممارسات معينة للتأثير على رقم صافي الربح، وبالشكل الذي يصبح معه غير معبرا عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ومن ثم التأثير على مصداقية وعدالة التقارير المالية، الأمر الذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وهكذا، يتضح للباحث أن ممارسات إدارة الأرباح ترتبط بجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، نظرا لأن قصد تدخل إدارة منشاة الأعمال في عملية إعداد تلك التقارير، من شأنه أن يؤثر على رقم الربح سواء بالزيادة أو النقص، وهذا يمكن أن يؤدي في حد ذاته إلى عدم تعبير قائمة الدخل بصدق عن نتيجة أعمال منشأة الأعمال، وعدم عدالة قائمة المركز المالي في التعبير الصادق عن المركز الحقيقي لهذه المنشأة في تاريخ معين، وهو ما قد يؤثر بطبيعة الحال تأثيرا مباشرا على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بتلك التقارير.

وبهذا الشكل، وكنتيجة لإمكانية وجود تأثير لممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية، على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لمنشآت الأعمال المصرية، وهو ما يعني أن جودة هذه الخصائص قد تتأثر بشكل مباشر بمثل هذه الممارسات، يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه القضية، وذلك من خلال وضع نموذج محاسبي لقياس العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية.

وقد اعتمد الباحث على المنهجية التالية لأغراض تحقيق الأهداف البحثية التي تسعى إليها هذه الدراسة، حيث بدأ الباحث بعرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمجال الدراسة، ثم عرض مشكلة وتساؤلات وأهداف وأهمية وفروض وحدود الدراسة، فضلا عن توضيح القيمة العلمية التي من المتوقع أن يضيفها البحث للمكتبة العربية، ثم قام الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء

النموذج المحاسبي المقترح، ثم تناول النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التطبيقية، وانتهى الباحث باقتراح التوصيات التي توصل إليها من خلال دراسته النظرية والتطبيقية.

٢. الدراسات السابقة المتعلقة بالإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:

أولى الفكر المحاسبي المهني والأكاديمي في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بمفهوم إدارة الأرباح، نظرا للأهمية التي يمثلها رقم صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق، باعتباره من أهم المتغيرات التي يعتمد عليها العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية –سواء داخل منشأة الأعمال أو خارجها– في عملية اتخاذ القرارات المالية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالإضافة إلى كونه أفضل مقياس في تقييم الأداء الحالي لمنشأة الأعمال وفي إعداد الدراسات التنبؤية عن الأداء المستقبلي لها، وأحد المؤشرات الهامة لتحديد سعر سهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي إمكانية الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

وعلى الرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في إطار من المبادئ والمعايير المهنية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز والحكم الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المبادئ والمعايير أعطت إدارة منشأة الأعمال الحرية والمرونة الواسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد توفر لها أدوات للتأثير على رقم صافي الربح، وبالشكل الذي يصبح معه غير معبرا عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ومن ثم التأثير على مصداقية وعدالة التقارير المالية، الأمر الذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وهو ما يعرف في الفكر والأدب المحاسبي "بظاهرة إدارة الأرباح".

وقد أدت الممارسات السلبية لتلك الظاهرة من قبل المديرين التنفيذيين ببعض منشآت الأعمال، من خلال التلاعب والتحريف المتعمد في البيانات المحاسبية للتأثير على النتائج المالية المرغوب التقرير عنها لتلك المنشآت والتي تتفق مع تحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية، إلى حدوث العديد من حالات التعثر والانهيارات والفضائح المالية لكبرى الشركات المساهمة في الأسواق المالية في الدول المتقدمة مثل شركات إنرون Enron للطاقة، وورلد كوم WorldCom للاتصالات، وزيروكس Xerox المتخصصة في مجال إدارة المستندات، وجنرال موتورز General Motors الأمريكية، وشركة فيفيندي Vivendiالفرنسية للاتصالات، وشركة بارمالاتParmalat الإيطالية للأغذية، ...الخ، وهو ما أدى بدوره إلى افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة، وفي مكاتب المحاسبة والمراجعة، نتيجة لتدني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية لمنشآت الأعمال المختلفة.

١/٢ القراءة الأدبية لمفهوم إدارة الأرباح:

من خلال مراجعة واستقراء الباحث لما قدمته أدبيات التراث الفكري المحاسبي الأكاديمي، وجد الباحث أنه لا يوجد تعريف عام ومحدد لمصطلح "إدارة الأرباح"، حيث تعددت المفاهيم والتعريفات المتشابهة والمرتبطة بهذا المصطلح، فقد عرفها (Schipper, 1989) بأنها: "قيام الإدارة بالتدخل المتعمد في عملية إعداد التقرير المالي بهدف الحصول على بعض المنافع الخاصة". كما عرفتها دراسة (Healy & Wahlen, 1999) على أنها: "استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في عملية إعداد التقرير المالي وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية، إما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير على التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المقرر عنها". في حين ترى دراسة (Dechow & Skinner, 2000) بأن إدارة الأرباح تستخدم لإخفاء التقلبات المالية الفعلية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما (GAAP). وأشار (عبد الفتاح، ٢٠٠٧) إلى أن مفهوم إدارة الأرباح يتسع ليشتمل على مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة، منها ما هو داخل إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والذي يمثل ممارسات محاسبية عادية أو محايدة، ومنها ما يمثل ممارسات محاسبية متحفظة، ومنها ما يخرج عن هذا الإطار ويصل إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة، والذي يمارس لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية احتيالية Fraudulent Financial Reporting، وذلك لحجب إظهار نتائج الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وما يترتيب عليها من مراكز مالية، طبقا لمجموعة الأحكام الشخصية لمديري الشركات والتي من خلالها يتم التأثير في رقم الأرباح عن طريق ممارسات محاسبية معينة يتولى فحصها ومراجعتها مراقبي حسابات هذه الشركة، اعتمادا على أحكامهم الشخصية أيضا، والتي قد تؤدي إلى تضليل أصحاب المصالح عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركات محل الفحص والمراجعة. وتناول (Ghosh et al., 2010) مفهوم إدارة الأرباح على أنه: "محاولة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المفصح عنها، أو للتلاعب بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة". وأكد (إبراهيم، ٢٠١١) على أن إدارة الأرباح تمثل الاختيار المتعمد بين السياسات والطرق المحاسبية للمرونة التي أتاحتها المعايير المحاسبية، وبما لا يتعارض مع تلك المعايير ظاهريا، وذلك للتقرير عن أرباح غير حقيقية، إما لخداع بعض أصحاب المصالح، بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير على الاتفاقيات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية لخدمة أغراض خاصة بالمديرين التنفيذيين والمتمثلة في تعظيم مكافآتهم، أو أغراض خاصة بالشركة منها رفع قيمة السهم في السوق. ووصف (Donelson et al., 2013) مصطلح إدارة الأرباح بأنه: "قناع تستخدمه الإدارة في الإخفاء المتعمد عن الأداء المالي الحقيقي لمنشأة الأعمال عند إعداد التقارير المالية بهدف تضليل بعض الأطراف الأخرى ذات العلاقة". ويرى (He & Yang, 2014) أن إدارة الأرباح: "هي وسيلة لتحقيق غاية معينة للإدارة العليا لمنشأة الأعمال، حيث تقوم

بالتلاعب في الأرباح من خلال الاستخدام التكتيكي للجانب الاختياري للمحاسبة على أساس الاستحقاق، لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي لتلك المنشأة".

بهذا الشكل، "ومن خلال العرض السابق لوجهات النظر المختلفة لمفهوم إدارة الأرباح كما تناولته بعض الدراسات التي أنطوى عليها التراث الفكري المحاسبي المتخصص في هذا المجال، يظهر واضحا للباحث بأنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات التي اهتمت بظاهرة إدارة الأرباح على مفهوم أو تعريف موحد لإدارة الأرباح، إلا أن هناك عاملا مشتركا بينها على أنها تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية من خلال التأثير على رقم الربح عن طريق ممارسات محاسبية معينة من أجل تحقيق بعض المنافع الخاصة أكثر من كونها انعكاسا للأداء الاقتصادي الحقيقي لمنشأة الأعمال. ولهذا، ولأغراض هذه الدراسة، يخلص الباحث إلى التعريف المقترح التالي لإدارة الأرباح: "هي مجموعة من الممارسات المتعمدة من قبل إدارة منشأة الأعمال من خلال استغلال المرونة الواسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة التي تتيحها مبادئ ومعايير المحاسبة، وذلك للتأثير على أرقام الأرباح المنشورة في التقارير المالية، لغرض تضليل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو لتحقيق منافع ذاتية قد تكون تنظيمية أو تعاقدية أو لها علاقة بتعظيم قيمة سهم المنشأة في سوق الأوراق المالية".

٢/٢ المنظور الأخلاقي لممارسات إدارة الأرباح:

أشارت دراسة (Jackson & Pitman,. 2001) إلى أن الإدارة تستند في قيامها بممارسات إدارة الأرباح على مبررات أخلاقية، حيث أنها قد لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري، وكذلك المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فضلا عن أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

وعلى النقيض من ذلك، أشارت دراسة (مليجي، ٢٠١٣) أن ممارسات إدارة الأرباح لا تنطوي على أي مبررات أخلاقية، نظرا لعدم توافر الشفافية عن هذه الممارسات لمستخدمي التقارير المالية، من حيث الأساليب التي استخدمتها إدارة الشركة في التلاعب، والأرباح التي تم إدارتها، فضلا عن أنها تتم في السر، كما أنها قد يترتب عليها أضرار تلحق بأصحاب المصالح المختلفة (انخفاض أسعار الأسهم، انخفاض الكفاءة الاقتصادية للشركة في الأجل الطويل، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، ووجود عقوبات اقتصادية على الشركة)، لذلك يتضح أن إدارة الأرباح إذا لم تقترن بشفافية وبمبررات واضحة وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، فإنها تكون غير أخلاقية وذلك – وفقا لنظرية السلوك الانتهازي.

واتساقا مع الدراسة السابقة، أكدت دراسة (Farrell et al., 2013) إلى أن مبررات ممارسات إدارة الأرباح عندما تكون غير أخلاقية أو انتهازية، فإن ذلك حتما سيؤثر تأثيرا جوهريا على المركز الحقيقي للمنشأة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية، وإلحاق الضرر بهم.

ويرى الباحث، أن ظاهرة إدارة الأرباح من المنظور الأخلاقي، تتوقف على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقيا من عدمه، فقد يكون هدف إدارة منشأة الأعمال من هذه الممارسات لغرض التحسين الجوهري لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية، وهو ما يعني أن هذه الممارسات لا تقترن ببعض الخداع أو التضليل، بل تدخل ضمن الاجتهادات الشخصية من أجل التحسين فقط وليس إلحاق الضرر للمنشأة أو للغير، وبالتالي فهي تخرج عن الأساليب ذات العلاقة بإدارة الأرباح، أو قد يكون الحال نقيضا لذلك خاصة إذا ما اقترنت هذه الممارسات بوجود تضليل متعمد ومقصود بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، وهو ما يعطي ذلك قرائن على عدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح، الأمر الذي قد يضر كثيرا بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

٣/٢ دوافع وحوافز الإدارة لتبني ممارسة إدارة الأرباح:

يكمن وراء ممارسة إدارة الأرباح العديد من الدوافع والحوافز التي تسعى إدارة منشأة الأعمال لتحقيقها وفي ضوء ما تناوله الأدب المحاسبي الأكاديمي، يمكن للباحث تناول أهم هذه الدوافع والحوافز، وذلك على النحو التالي:

١/٣/٢ مقابلة تنبؤات المحللين الماليين للتأثير في سوق الأوراق المالية:

أشارت دراسة (إبراهيم، ٢٠١١) إلى أن الغرض الأساسي لهذا الدافع هو ضمان بقاء واستقرار منشأة الأعمال في سوق المنافسة، ويتم ذلك من خلال مقابلة تنبؤات الأرباح بواسطة المحللين الماليين، حيث يتم التقرير عن أرقام للربح المحاسبي تتفق أو تزيد عن تنبؤات المحللين، للتأثير على أداء سعر السهم في الأجل القصير، فالآثار السلبية المترتبة على انخفاض الأرباح عن تنبؤات المحللين، قد تؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، كرد فعل طبيعي لهذا السوق تجاه انخفاض الأرباح. وفي هذا السياق، أشارت دراستي (Lo, 2008; Dechow & Skinner, 2000) إلى أن السبب الأكثر أهمية في مجال التلاعب في الأرباح هو التأثير على سوق الأوراق المالية في الأجل القصير. كما أوضحت دراسة (Graham et al., 2005) إلى أن المديرين التنفيذيين يعتقدون أن الأرباح ذات أهمية للأطراف الخارجية لمنشآت الأعمال، وأن مقابلة أو تجاوز تنبؤات المحللين الماليين والأرباح السابقة للمنشأة، يعد ذا أهمية لبناء المصداقية مع أسواق المال وأسعار الأسهم.

فضلا عن ما سبق، فقد يكون الدافع لممارسة الإدارة لإدارة الأرباح، عروض حقوق الملكية الأولية في حالة الاكتتاب في أسهم منشأة الأعمال لأول مرة. فقد أشارت دراسة (القثامي والخيال، ٢٠١٠) إلى أن منشآت الأعمال تسعى عند تغيير شكلها القانوني من منشأة فردية أو شركة أشخاص لشركة مساهمة، إلى خلق انطباع جيد عن أدائها المالي، وإقناع المستثمرين بالاستثمار في أسهمها، وبالإضافة إلى عدم وجود سعر سوقي لسهم الشركة، فهي تحاول تأسيس سعر مرتفع للسهم، بما يولد لديها دافع لإدارة الأرباح. وقد

بينت دراسة (He et al., 2010) أن إدارة الأرباح تهدف إلى تضليل المستثمرين، حيث تعمل الإدارة إلى تعظيم الأرباح لرفع قيمة الأسهم عند الاكتتاب، وذلك من خلال اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الدخل في وقت قريب من إصدار الأسهم، بهدف زيادة أسعار بيع تلك الأسهم.

٢/٣/٣ تفادي انتهاك شروط عقود المديونية:

أوضحت دراسات (الرسيني، ٢٠١٠)، (Algharaballi, 2013; Hillegeist, 2011; Salah & Ahmed, 2005; Dechow & Skinner, 2000) إلى أن عقود المديونية قد تتضمن شروطا تعتمد على استخدام الأرقام الواردة بالقوائم المالية للحد من تصرفات الإدارة، وذلك بهدف حماية حقوق الدائنين، وهذه الشروط قد تكون مصاغة في صورة قيود على الأرقام المحاسبية أو في صورة نسب مثل عدد مرات تغطية الفوائد ونسبة الدائنين إلى حقوق المساهمين. في مثل هذه الحالة، فإن الإدارة يكون لديها دوافع قوية لممارسة إدارة الأرباح بهدف زيادة الربح لتخفيض احتمال عدم الوفاء أو مخالفة شروط عقد المديونية، وتفادي التكاليف المترتبة على انتهاك تلك الشروط، والتي قد تتمثل في تقييد أو الحد من قدرة الإدارة على سداد توزيعات الأرباح على المساهمين، أو إصدار عقود مديونية جديدة، أو عدم إجراء عمليات إحلال للأصول، ...الخ.

٣/٣/٢ تعظيم الحوافز الإدارية:

نشأت الحوافز الإدارية كوسيلة لتحفيز الإدارة على العمل بأقصى جهد ممكن من أجل تحقيق مصلحة منشأة الأعمال، ولتقليل حدة التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، والتي تتمثل في المكافآت، الأمان الوظيفي، ومنح حقوق خيارات الأسهم. وفي ظل اعتماد هذه الحوافز على ما يتم تحقيقه من أرباح، فإن الإدارة تسعى إلى تغيير نتائج المنشأة الحقيقية من خلال استخدام الأساليب والطرق التي تزيد الأرباح من أجل تعظيم قيمة تلك الحوافز (Huang et al., 2013; Sun, 2012).

٤/٣/٢ تحجيم أو تجنب التكاليف السياسية:

التكاليف السياسية هي كافة التكاليف التي تتحملها منشأة الأعمال نتيجة التدخل الخارجي من الدولة من قرارات سيادية أو إجراءات تنظيمية، والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على قيمة المنشأة، ومن أمثلتها الأعباء الاجتماعية، زيادة معدلات الضرائب الحالية أو استحداث ضرائب جديدة، القيود المفروضة لمنع سياسات الاحتكار، زيادة أجور العاملين، والرقابة على سياسات التسعير. وقد أشارت دراسة (Rahman et al., 2013) إلى أن الإدارة تسعى للتحايل على الأنظمة الحكومية من خلال استخدام الطرق والسياسات المحاسبية، لتبدو نتائج أعمالها أقل ربحية، وذلك في محاولة منها لتحجيم أو تجنب هذه

التكاليف. ويرى (Paladino, 2013) أن ما يجذب انتباه الدولة ويدفعها للتدخل في شئون منشأة الأعمال، تلك التقلبات الكبيرة التي تحدث في أرباح تلك المنشآت، وسواء كانت تأخذ شكل زيادة كبيرة، والتي قد ينظر إليها كمؤشر لسياسة الاحتكار، أو إذا أخذت شكل انخفاض كبير، فقد ينظر إليها كمؤشر للتعسر أو العثر المالي لمنشأة الأعمال.

٥/٣/٢ تحقيق وفورات ضريبية:

يمكن أن تخلق المدفوعات الضريبية التي تتحملها منشأة الأعمال دافعا جوهريا لممارسة إدارة الأرباح، إما لتجذب هذه المدفوعات أو تخفيضها قدر الإمكان لتحقيق وفورات ضريبية، ولذلك فقد تلجأ الإدارة إلى استخدام السياسات والطرق المحاسبية التي يترتب عليها تخفيض الأرباح، ومن ثم تخفيض وعاء الضريبة التي تتحملها المنشأة، وقد يكون ذلك مدفوعا بتحقيق وفورات نقدية كنتيجة لتخفيف العبء الضريبي.

٤/٢ طرق ممارسات إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:

تختلف الطرق التي تعتمد عليها إدارة منشأة الأعمال في ممارسات إدارة الأرباح، وذلك وفقا للهدف الذي تسعى لتحقيقه، فمن بين الطرق الشائعة التي تناولتها أدبيات التراث الفكري المحاسبي الأكاديمي والتي يمكن للباحث تناولها، ما يلي:

١/٤/٢ طريقة تمهيد الدخل Income Smoothing:

أوضحت دراستي (Chen, 2013; Dou et al., 2013) إلى أن تمهيد الدخل Income Smoothing تعتبر أحد أهم طرق أو أشكال إدارة الأرباح وأكثرها شيوعا، حيث تهدف هذه الطريقة إلى التخفيض المتعمد من جانب إدارة منشأة الأعمال لحدة التفاوت والتقلبات في الأرباح المعلنة بين الفترات المالية المختلفة، بغرض الحفاظ على استقرار وثبات هذه الأرباح. فطبقا لهذه الطريقة، أشارت دراسة (إبراهيم، ٢٠١١) أن إدارة منشأة الأعمال تلجأ إلى تخفيض الأرباح المستقبلية لإدارة التوقعات المستقبلية، وذلك عندما تكون الأرباح الحالية منخفضة والمستقبلية مرتفعة، أو تخفيض الأرباح الحالية دون الأداء المستهدف إذا كان من المتوقع ارتفاع الأداء المستقبلي، وذلك عندما تكون الأرباح الحالية مرتفعة والمستقبلية منخفضة، فيتم تخفيض الأرباح في الفترات المالية التي ترتفع فيها بشكل كبير، وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل ملحوظ.

٢/٤/٢ طريقة التخلص من كافة الخسائر دفعة واحدة في سنة واحدة (الحمام الكبير) Big Bath:

في الأحوال التي تجد إدارة منشأة الأعمال أنها ستعلن عن نتائج أعمال سيئة بسبب تحقيقها لمصروفات إضافية مرتفعة، نتيجة إعادة هندسة عمليات المنشأة، أو التخلص من بعض الأنشطة والعمليات الإنتاجية، أو التخلص من بعض أصولها، أو جدولة ديونها، أو غيرها من الظروف، قد تلجأ إلى التخلص من كافة الخسائر دفعة واحدة في سنة واحدة وهو ما يطلق عليه طريقة (الحمام الكبير) (Rahman et al., 2013) Big Bath. وقد أشارت دراسة (سلامة، ٢٠١٠) إلى أن هذه الطريقة يتم تطبيقها بهدف إدارة أرباح السنوات القادمة لأغراض معينة، إما بسبب مكافآت مجلس الإدارة في السنوات القادمة، أو بسبب تجميل المركز المالي للمنشأة لإصدار أسهم لزيادة رأس المال في السنوات القادمة، أو لطرح المنشأة للبيع.

٣/٤/٢ طريقة احتياطيات الطوارئ المستقبلية (احتياطيات برطمان الكعكة) Cookie Jar Reserves:

وفقا لأسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق، والذي يتطلب من الإدارة تحديد تقديرات لالتزامات مستقبلية معينة غير معلومة بدرجة عالية من التأكد، ناتجة عن أحداث أو عمليات تخص الفترة المالية الحالية، تظهر الفرصة من جانب إدارة منشأة الأعمال لممارسة إدارة الأرباح من خلال استخدام طريقة احتياطيات الطوارئ المستقبلية Cookie Jar Reserves. فبموجب هذه الطريقة، ترتكز إدارة المنشأة على التقدير المبالغ فيه في تكوين احتياطيات في فترات الأداء المالي الجيد ذات الربحية المرتفعة من خلال التخفيض المتعمد لهذه الأرباح، وذلك للاستفادة منها في فترات الأداء المالي الضعيف ذات الربحية المنخفضة، وذلك بغرض زيادة مكاسب منشأة الأعمال (سلامة، ٢٠١٠)، (Donelson, 2013). ومن أمثلة التقديرات المحاسبية التي يمكن توظيفها في تكوين احتياطيات الطوارئ المستقبلية، تقدير نسبة الإنجاز في العقود طويلة الأجل، تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، تقدير تكاليف الضمان، تقدير الانخفاض في تكلفة المخزون عن صافي قيمته البيعية، تقدير العمر الإنتاجي والقيمة التخريدية للأصول الثابتة، تقدير مردودات ومسموحات المبيعات، وتقدير مصروفات معاشات التقاعد ومكافآت ترك الخدمة (Abdelghany, 2005).

٤/٤/٢ طريقة التعسف في تطبيق مبدأ الأهمية النسبية Materiality of Abuse:

بينت دراستي (Chong, 2013; Abdelghany, 2005) أحد المجالات التي يمكن أن توظف من جانب المحاسبين بمنشآت الأعمال كأداة للتلاعب في الأرباح وهو التعسف في تطبيق مبدأ الأهمية النسبية Materiality of Abuse عند إعداد التقارير المالية، فهذا المبدأ مرن، ولا يتمتع بالدقة المطلوبة في تحديد البنود التي تعتبر ذات أهمية، فضلا عن أنه ليس له مدى محدد لتحديد متى يكون البند جوهري من عدمه، وتعتبر التقارير المالية بها تحريف جوهري عندما تتضمن أخطاء ومخالفات تؤثر على عدالة تمثيل وعرض تلك التقارير، والتي يمكن أن تنتج من مخالفة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، أو التفسير غير السليم لها، أو إسقاط وحذف معلومات ضرورية.

٥/٤/٢ طريقة تضخيم الأرباح Pump Up:

بموجب هذه الطريقة يتم التلاعب من إدارة منشاة الأعمال في الدفاتر المحاسبية لغرض توليد أرباح قد تكون وهمية (أرباح ورقية)، وذلك إما من خلال تعجيل الاعتراف بتحقق الإيراد وتسجيله قبل اكتسابه بالفعل، أو من خلال تأجيل المصروفات التي تخص السنة ورسملتها وتحميلها لعدد من السنوات القادمة بدلا من تحميلها على أرباح السنة التي حدثت فيها، أو من خلال إدراج مصروفات غير متكررة ضمن مصروفات التشغيل العادية التي تخص النشاط الجاري، فضلا عن خفض معاشات التقاعد خاصة بالنسبة لمنشآت الأعمال التي تعمل في أسواق تشهد ارتفاع ملحوظ في الأسعار (إبراهيم، ٢٠١١)، (Mohanram, 2003).

٥/٢ استراتيجيات ومداخل ممارسات إدارة الأرباح:

تعتمد إدارة منشأة الأعمال في ممارستها التعسفية لإدارة الأرباح على العديد من الاستراتيجيات والمداخل، والتي يمكن للباحث تصنيفها إلى نوعين، قد تختار الإدارة إحداهما أو كليهما للتأثير على أرقام قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي وظهورها بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية، وهما:

١/٥/٢ الاستراتيجية المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية (إدارة الأرباح المصطنعة Artificial Earnings Management):

تعتمد هذه الاستراتيجية على تركيز إدارة منشأة الأعمال على استخدام المتغيرات المحاسبية التي تتضمن اختيار السياسات والطرق والتقديرات المحاسبية التي تسمح □□ المعايير المحاسبية وما يتعلق بها من قياس وتبويب وتقدير، وذلك نتيجة للمرونة المتاحة في الاختيار الاستراتيجي من البدائل المحاسبية المتاحة للإدارة واللجوء إلى التقديرات الشخصية، من خلال ممارسة الاستحقاقات الاختيارية والتغييرات المحاسبية الاختيار □□ (تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية التي سبق إتباعها)، للتأثير الدفتري أو الشكلي على

المعلومات المحاسبية، وذلك لغرض التأثير على نتيجة نشاط الفترة المالية، وهو ما أدى إلى أن يطلق على هذه الاستراتيجية مصطلح "إدارة الأرباح المصطنعة Artificial Earnings Management".

ويرى الباحث، أن الأمر يتطلب لتقييد أو الحد من مثل هذه الممارسات، وضع القيود المناسبة التي تضمن التزام منشآت الأعمال المختلفة بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بكيفية تبويب البنود في التقارير المالية، والإفصاح عن الممارسات الاختيارية التي تعتمد على التقديرات الشخصية للإدارة، بما يسمح بتوفير المعلومات المحاسبية المفيدة لمستخدمي تلك التقارير.

٢/٥/٢ الاستراتيجية الحقيقية من خلال الممارسات الإدارية والتشغيلية (إدارة الأرباح الحقيقية Real Earnings Management):

تعتمد هذه الاستراتيجية على تركيز إدارة منشأة الأعمال على استخدام المتغيرات الحقيقية التي تتضمن اتخاذ إجراءات وقرارات إدارية وتشغيلية حقيقية ومتعمدة، و□□ تدخل في نطاق سلطاتها وتراها مناسبة لإعادة هيكلة عمليات المنشأة، وذلك للتحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة أو العمليات سواء كانت متعلقة بالإنتاج أو الاستثمار، وذلك عن طريق تأجيل عمليات مالية معينة لفترة مالية تالية، أو تقديم عمليات كان ينبغي حدوثها في فترة مالية تالية، مثل تأجيل أو تقديم عمليات بيع أو شراء أو استثمار أو تخفيض بعض المصروفات الاختيارية Discretionary Expenses كمصروفات البحث والتطوير والإصلاح والصيانة والدعاية والإعلان والبيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية، وهو ما أدى إلى أن يطلق على هذه الاستراتيجية مصطلح "إدارة الأرباح الحقيقة Real Earnings Management".

ويرى الباحث، أن اعتماد إدارة منشأة الأعمال على مثل هذه الممارسات الإدارية والتشغيلية تتأثر به المعلومات المحاسبية وبخاصة المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية، مما يؤدى بدوره إلى التأثير السلبي على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة، ومن ثم على قيمة المنشأة في الأجل الطويل، وهو الأمر الذي يجب أن تتنبه له منشآت الأعمال المختلفة، فضلا عن ضرورة إيجاد الآليات المناسبة التي تضمن تقييد أو الحد من مثل هذه الممارسات.

وجدير بالإشارة، فهناك بعض من المؤشرات التي يمكن أن يستدل بها على التلاعب في أرقام الربح وتشير إلى قيام إدارة منشأة الأعمال بممارسات إدارة الأرباح، منها اتفاق أرباح المنشأة دائما مع تنبؤات المحللين الماليين، عدم ارتباط مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بحسابات العملاء، عدم ارتباط أرصدة حسابات العملاء بإيرادات المنشأة، عدم ارتباط الاحتياطيات التي تكونها إدارة المنشأة ببنود قائمة المركز

المالي، وعدم الارتباط بين أرباح المنشأة المعدة وفقا لأساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

٦/٢ النتائج والتأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح:

قد يترتب على ممارسة إدارة الأرباح في منشآت الأعمال المختلفة نتائج وتأثيرات سلبية وخطيرة في الأجل الطويل، حتى وإن حققت نتائج أعمالها أرباحا في الأجل القصير، إلا أن الفئة الغالبة من المديرين التنفيذيين بتلك المنشآت يتجاهلون وعن عمد هذه النتائج والتأثيرات بغرض تحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الذاتية. ويمكن للباحث، تناول أهم هذه النتائج والتأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح، على النحو التالي: (عيسى، ٢٠٠٨)، (Sun et al., 2013; Clikeman, 2003).

١/٦/٢ انخفاض الكفاءة الاقتصادية وقيمة منشأة الأعمال في الأجل الطويل:

قد تتخذ منشأة الأعمال الكثير من القرارات التشغيلية بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل، إلا أن هذه القرارات قد تؤثر سلبا على كفاءة المنشأة الاقتصادية وقيمة المنشأة في الأجل الطويل. فقد يؤدي تعجيل الإيرادات إلى قيام المنشأة ببيع المنتج في نهاية السنة المالية بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل في حالة لو تم بيع ذات المنتج في بداية السنة المالية الجديدة. كذلك، قد يؤدي تأخير المصروفات الاختيارية في الأجل الطويل إلى الإضرار بأداء المنشأة، فتأخير مصروفات البحث والتطوير قد يؤدي إلى خسارة حصة المنشأة في السوق، كما أن تأخير تدريب العاملين قد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية، في حين أن تأخير مصروفات الإصلاح والصيانة قد يؤدي إلى فشل الآلات والمعدات في إنتاج منتجات ذات جودة تنافسية.

٢/٦/٢ تلاشى المعايير الأخلاقية:

تمثل إدارة الأرباح ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، حتى وإن كانت لا تنتهك المبادئ والمعايير المهنية بشكل واضح، فمنشأة الأعمال التي تدير أرباحها ترسل بذلك رسالة صريحة للعاملين بها مفادها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي من الممارسات المقبولة، كما أن المديرون التنفيذيون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة يحدثون مناخا أخلاقيا يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها.

٣/٦/٢ إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا:

لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارات العليا فقط، وإنما تمارس أيضا على مستوى الإدارات التشغيلية بمنشآت الأعمال، فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على الحوافز والمكافآت والترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ من قبل الإدارات العليا. ومن أهم مخاطر

إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء أخطاء ومشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، لتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون مقترحات للعلاج لفترة زمنية طويلة.

٤/٦/٢ الغرامات والعقوبات التأديبية وإعادة إعداد القوائم المالية:

فرض سوق الأوراق المالية الأمريكية في السنوات الأخيرة، حزمة من الغرامات والعقوبات التأديبية الصارمة على كافة منشآت الأعمال التي قامت بإدارة أرباحها، مع إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها، وهو ما يمثل ذلك في حد ذاته عبئا ماليا كبيرا لتلك المنشآت، فضلا عن احتمالية انخفاض قيمة أسهمها السوقية خلال الفترة التالية لإعلانها عن إعادة قوائمها المالية.

ويكشف ما سبق للباحث، ضرورة توافر بعض الآليات التي يمكن اتخاذها لطمأنة المستثمرين واستعادة الثقة في التقارير المالية وتقييد أو الحد من الممارسات التعسفية لإدارة الأرباح في المحاسبة والمراجعة، وبالتالي التخفيف من حدة النتائج والتأثيرات السلبية لمثل هذه الممارسات، ومن هذه الآليات ما يلي: (إبراهيم، ٢٠٠٨).

١. ضمان استمرار الجهات واضعة معايير المحاسبة والمراجعة في إصدار معايير توضح أفضل الممارسات وأضعف البدائل، مع التطوير المستمر لها لتواكب التطورات والأدوات المستحدثة في أسواق المال.
٢. مطالبة المديرين التنفيذيين بتوضيح مبررات عدم أتباعهم أفضل الممارسات واللجوء إلى ممارسات أخرى بديلة.
٣. توعية المديرين التنفيذيين بمخاطر تحجيم المعلومات المحاسبية المفيدة عن مستخدمي التقارير المالية، وما ينتج عن ذلك من خلق نوع من عدم الكفاءة وتكاليف أعلى لرأس المال.
٤. توفير إشراف دقيق بواسطة لجان المراجعة التي تتفهم المبادئ والمعايير المهنية وكيفية تطبيقها (Lin et al., 2013).
٥. تطوير وتفعيل الرقابة على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية، وأداء المراجعين، وتوقيع الجزاءات المناسبة على المخالفين للمعايير والقوانين والقواعد المهنية.

وفيما يتعلق بمظاهر ممارسات إدارة الأرباح في منشآت الأعمال المصرية، فيرى الباحث أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة المصرية، وضرورة الإفصاح عن التقديرات الشخصية للمديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى تفعيل دور الجهات الرقابية والإشرافية، والتطبيق الفعال لركائز وآليات الحوكمة، قد يقيد أو يحد من تلك الممارسات في البيئة المحاسبية المصرية.

٧/٢ نماذج القياس الكمي لإدارة الأرباح في الفكر المحاسبي:

تناول الأدب المحاسبي الأكاديمي الاستحقاقات المحاسبية كأكثر المقاييس استخداما للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بمنشآت الأعمال، حيث اعتمد الباحثون في العديد من الدراسات السابقة في

القياس الكمي لإدارة الأرباح أو الكشف عنها، على مفهوم الاستحقاقات الكليةTotal Accruals والذي يمثل الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من واقع قائمة التدفقات النقدية لمنشأة الأعمال، مع تقسيمه إلى استحقاقات اختيارية Discretionary Accruals، واستحقاقات غير اختيارية (أو إجبارية) Non- Discretionary Accruals.

ويقصد بالاستحقاقات الاختيارية، استخدام إدارة منشأة الأعمال لأساس الاستحقاق المحاسبي استنادا لتقديراتها الشخصية في إعداد بعض التقديرات المحاسبية، بغرض تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، حيث تشير القيمة الموجبة لهذه الاستحقاقات إلى وجود تأثير متعمد من قبل إدارة المنشأة في اتجاه تضخيم الأرباح، وكذلك تشير القيمة السالبة إلى وجود تأثير متعمد من قبل الإدارة في اتجاه تخفيض الأرباح (Yee, 2006).

في حين يقصد بالاستحقاقات غير الاختيارية أو الإجبارية، تلك المستحقات الضرورية التي تنشأ نتيجة استخدام إدارة منشأة الأعمال لأساس الاستحقاق المحاسبي بشكل طبيعي لغرض الالتزام بالمبادئ والمعايير المهنية.

وقد قدم الفكر المحاسبي العديد من النماذج لقياس إدارة الأرباح من منظور الاستحقاقات المحاسبية ويعتبر نموذج هيلي (Healy, 1985) أول نموذج كمي قدمه الأدب المحاسبي الأكاديمي للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ففي ظل هذا النموذج يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية باعتبارها الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، مع ربط الاستحقاقات الكلية بإجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية السابقة باعتبارها متغير رقابي لقياس إدارة الأرباح. وقد افترض هذا النموذج أن إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات تتم وتحدث بشكل منتظم من فترة مالية لأخرى، وأن التغير في قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية مساويا للصفر، وهو ما يعني أن التغير في الاستحقاقات الكلية سواء بالزيادة أو بالنقص إنما يرجع إلى الاستحقاقات الاختيارية، وهو ما يشير إلى وجود تلاعب من إدارة منشأة الأعمال للتأثير المتعمد على الأرباح. ويرى الباحث، على الرغم من أن نموذج Healy يعد من أبسط نماذج قياس إدارة الأرباح، إلا أن عدم مراعاته للظروف الاقتصادية العادية لمنشأة الأعمال التي يغلب عليها التقلب والتغير المستمر والتي تؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية، يجعله يتضمن على قدرا عاليا من أخطاء القياس، مما يشكل ذلك أحد القيود التي تؤثر سلبا على دقة نتائج هذا النموذج.

كذلك، قدم الفكر المحاسبي نموذج دي أنجلو (De Angelo, 1986)، حيث يقوم هذا النموذج الكمي على استخدام التغير في الاستحقاقات الكلية بديلا عن الاستحقاقات الاختيارية في التعبير عن إدارة الأرباح، وذلك بافتراض أن التغير في الاستحقاقات الكلية في الفترة المالية السابقة والحالية مساويا للصفر. ويرى الباحث، أن استخدام هذا النموذج للاستحقاقات الكلية للفترة المالية السابقة كمعيار لما

يمكن أن تكون عليه الاستحقاقات المتوقعة في الفترة المالية التالية قد جانبه الصواب ومردودا عليه، حيث أن الفترة المالية السابقة التي تم استخدامها كمقياس لإدارة الأرباح يمكن أن تحتوي في حد ذاتها على تلاعب من قبل إدارة منشأة الأعمال للتأثير المتعمد على الأرباح، فضلا عن أن افتراض ثبات واستقرار الاستحقاقات الاختيارية عبر الزمن من فترة مالية لأخرى، يجعل من نتائج قياس هذا النموذج به تحيزا واضحا، مما يؤثر ذلك سلبا على دقة النتائج.

كما قدم الفكر المحاسبي نموذج جونز (Jones, 1991)، حيث يفترض هذا النموذج إمكانية التحكم في تأثير الظروف الاقتصادية العادية لمنشأة الأعمال على الاستحقاقات غير الاختيارية، وبالتالي خفف من حدة افتراضات نموذج Healy و De Angelo بثبات واستقرار الاستحقاقات غير الاختيارية عبر الزمن من فترة مالية لأخرى. ويرى الباحث، أن عملية قياس إدارة الأرباح وفقا لهذا النموذج تعاني من قصور جوهري مما قد يؤثر سلبا على دقة النتائج، فمن ناحية يفترض هذا النموذج ضمنيا بأن كافة الإيرادات تمثل الاستحقاقات غير الاختيارية، على الرغم من أن هذه الإيرادات تتضمن الاستحقاقات بنوعيها الاختياري وغير الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن افتراض هذا النموذج لإمكانية التحكم في الظروف الاقتصادية العامة لمنشأة الأعمال التي تؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية من خلال إزالة أثر التغييرات التي تحدث في الإيرادات والأصول الثابتة من الاستحقاقات الكلية، قد يحدث تصدعا آخر في عملية القياس.

وكنتيجة للانتقادات التي تعرض لها نموذج Jones، قدم الفكر المحاسبي نموذج دي شو وآخرون (Dechow et al, 1995)، حيث قام الباحثون بإدخال تعديلات على نموذج Jones الأساسي السابق من خلال تقليل الأخطاء في الاستحقاقات الاختيارية، والذي أصبح يعرف فيما بعد بنموذج جونز المعدل The Modified Jones Model. فوفقا للنموذج المعدل، تم افتراض أن كافة التغييرات في المبيعات الآجلة والتي تنتج عنها تغييرات مماثلة في الإيرادات في الفترة المالية الجارية، ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح، وهو ذلك الافتراض الذي يقوم على أساس أن إدارة الأرباح من خلال المرونة المتاحة في الاعتراف بالإيرادات من المبيعات الآجلة أكثر سهولة ما لو تمت من خلال المبيعات النقدية.

واستكمالا لما سبق، قدم الفكر المحاسبي نموذج دي شو وسلون (Dechow et al, 1995) والذي أطلق عليه نموذج الصناعة The Industry Model، حيث يفترض هذا النموذج عدم ثبات الاستحقاقات غير الاختيارية وأن قيمتها تتغير عبر الزمن من فترة مالية لأخرى، كما أن منشآت الأعمال التي تنتمي لنفس الصناعة، يكون لديها نفس مصادر التغير في قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية، أي أنها موحدة على مستوى المنشآت داخل نفس الصناعة. ويرى الباحث، أن تجاهل النموذج لإمكانية حدوث تغييرات كبيرة في الاستحقاقات غير الاختيارية استجابة للظروف الاقتصادية العادية لمنشآت الأعمال

داخل نفس الصناعة، قد لا تعكس كافة الاستحقاقات الاختيارية التي تعبر عن إدارة الأرباح داخل المنشأة، مما يؤثر ذلك سلبا على دقة نتائج هذا النموذج.

وفي عام ٢٠٠٧، قدم الفكر المحاسبي نسبة ميللر Miller Ratio (MR) كمقياس كمي آخر لإدارة الأرباح، والتي تم تطويرها في عام ٢٠٠٩ من خلال دراسة (Miller, 2009A; Miller, 2009B)، حيث تم اشتقاق هذه النسبة من خلال العلاقة بين التغير في بنود رأس المال العامل باعتبارها أكثر العناصر خضوعا للتلاعب من قبل إدارة منشأة الأعمال وبين بنود التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باعتبارها أقل العناصر تعرضا لممارسات إدارة الأرباح. وجدير بالإشارة، أنه كلما كانت قيمة التغير للنسبة السابقة مساويا للصفر، كلما دل ذلك على عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح، في حين أنه كلما زاد معامل الاختلاف في قيمة التغير في هذه النسبة، كلما زاد احتمال وجود ممارسات لإدارة الأرباح سواء إلى أعلى إذا كان الناتج موجبا أو إلى أسفل إذا كان الناتج سالبا.

وفي سياق مختلف، قدم الفكر المحاسبي نموذج رويشاودري (Roychawdhury, 2006) لقياس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية الحقيقية، حيث يفترض هذا النموذج أن معالجة الأنشطة التشغيلية الحقيقية نتيجة ممارسة منشأة الأعمال لإدارة الأرباح، سوف ينتج عنه تدفقات نقدية منخفضة من الأنشطة التشغيلية، أو تكاليف إنتاج منخفضة، أو مصروفات اختيارية منخفضة، ووفقا لذلك اقترح هذا النموذج قياس إدارة الأرباح كميا من خلال ثلاث مقياس فرعية، الأول مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والثاني مقياس تكاليف الإنتاج والتي يتم التعبير عنها بتكلفة البضاعة المباعة، وأخيرا مقياس المصروفات الاختيارية والتي يتم التعبير عنها بمصروفات البحث والتطوير ومصروفات الدعاية والإعلان ومصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية (Visvanathan, 2008).

٣. الدراسات السابقة المتعلقة بالإطار النظري ومنهجية القياس الكمي لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

١/٣ الإطار النظري للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أحد المقومات الأساسية للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي بمثابة الصفات أو المعايير الفنية التي تمثل حلقة الوصل التي تربط بين الهدف الرئيسي لإعداد التقارير المالية من ناحية ومفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، المبادئ، والمحددات) من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية وتجعلها أكثر فائدة وذات جدوى لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين، ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

وبهذا الشكل، ونظرا لما تكتسبه تلك الخصائص النوعية من أهمية عند إعداد التقارير المالية التي تسهم بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات، فقد أقدمت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية الدولية والمحلية على بذل جهود حثيثة ومتواصلة لإعداد وإصدار دراسات لوصف وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولعل من أهم هذه الإصدارات التي تطرقت لتلك الخصائص، ما أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB من قائمة المفاهيم رقم (١) في عام ١٩٧٨، بالإضافة إلى قائمة المفاهيم رقم (٢) في عام ١٩٨٠، وكذلك ما أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC من إطار مفاهيمي في عام ١٩٨٩، فضلا عن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام ٢٠١٠. وعلى الصعيد المحلي، أصدرت وزارة الاستثمار المصرية في عام ٢٠٠٦ إطار إعداد وعرض القوائم المالية ضمن معايير المحاسبة المصرية، والذي تناول بإسهاب في الفقرات من الرابع والعشرين وحتى السادس والأربعين، تلك الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين.

ومن خلال مراجعة واستقراء الباحث لما تناولته أدبيات التراث الفكري المحاسبي المتخصص في هذا المجال، وما تناوله الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام ٢٠١٠ بعنوان:"Conceptual Framework for Financial Reporting 2010" ومعايير المحاسبة المصرية، كأحدث الإصدارات الدولية والمحلية بشأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وجد الباحث أن هذه الخصائص تتضمن ما يلي: (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦)، (Nobes & Stadler, 2014; Braam & Beest, 2013; IASB, 2010; Beest et al., 2009).

١/١/٣ الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية Fundamental Qualitative Characteristics of Accounting Information:

تتمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق، واللتان تتحققان من خلال توافر خصائص أخرى متفرعة من كل منهما، والتي يمكن للباحث تناولها، على النحو التالي:

١/١/١/٣ الملائمة Relevance:

تمتلك المعلومات المحاسبية خاصية الملائمة، عندما تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تعديل وتصحيح تقييماتهم الماضية.

وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالملائمة، يجب أن تكون لها أو أن تتوافر بها خاصيتين نوعيتين فرعيتين وهما القيمة التنبؤية، والقيمة التأكيدية.

فخاصية القيمة التنبؤية Predictive Value تشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج الأحداث – على سبيل المثال الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية– المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الأحداث الماضية والحاضرة.

في حين تشير خاصية القيمة التأكيدية Confirmatory Valueإلى قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على متخذي القرارات سواء كان هذا التأثير من خلال التأكيد أو التصحيح لتنبؤات نتائج الأحداث–الأرباح السابقة مثلا– المرتبطة بالنشاط الماضي.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، إلى أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات المحاسبية، فمثلا المعلومات المحاسبية المعروضة عن المستوى الحالي للأصول المملوكة لمنشأة الأعمال وهيكلتها، تعتبر ذات قيمة لمستخدمي تلك المعلومات في محاولتهم للتنبؤ بقدرة هذه المنشأة على استغلال الفرص والتصدي للأوضاع المعاكسة، في حين تؤدي نفس هذه المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية، كالطريقة التي يتوجب هيكلة منشأة الأعمال بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها على سبيل المثال.

ويخلص الباحث مما سبق، أن المعلومات المحاسبية لكي تكون ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، لابد أن تكون وثيقة الصلة بتلك القرارات التي يتم اتخاذها، وأن تكون قادرة على إحداث تغيير في سلوك متخذي القرارات وفي متغيرات نماذج اتخاذ القرارات، بما يساعد المستخدمين على التنبؤ بنتائج الأحداث الاقتصادية المتوقعة في المستقبل، أو يساعد على تأكيد أو تصحيح وتنقيح التنبؤات السابقة.

٢/١/١/٣ التعبير الصادق Faithful Representation:

لكي تتصف المعلومات المحاسبية بالمصداقية، يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في منشأة الأعمال أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة، فعلى سبيل المثال يجب أن تعبر قائمة المركز المالي بكل صدق عن كافة العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق مساهمين لمنشأة الأعمال في تاريخ إعداد هذه القائمة وفقا لمعايير الاعتراف.

وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالتعبير الصادق، يجب أن تكون لها أو أن تتوافر بها ثلاث خصائص نوعية فرعية وهم الحياد، الاكتمال، والخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف.

فخاصية الحياد Neutralityتشير إلى أن المعلومات المحاسبية حتى تكون معبرة بصدق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال، يجب أن تكون موضوعية أي غير متحيزة حيال المصالح

المتعارضة لمستخدميها، بحيث لا يتم إعداد وعرض التقارير المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي هذه التقارير على حساب الأطراف أو الجهات الأخرى أو للتأثير على اتخاذ القرارات لتحقيق نتيجة محددة سلفا، وإنما للاستخدام العام ودون أي تحيز شخصي.

أما خاصية الاكتمال Completenessفهي تشير إلى الشمولية والاتزان، أي تغطية المعلومات المحاسبية لكافة الجوانب، وعدم وجود نقص في المعلومات المقدمة إلى متخذي القرارات، والتي يمكن أن تجعلها خاطئة أو مضللة، مما يخفض ذلك من درجة ملائمتها لاتخاذ القرارات وتصبح غير معبرة بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال، مع مراعاة عدم زيادة حجم تلك المعلومات إلى الحد الذي تصبح عنده غير اقتصادية وغير مفيدة، مما يعوق الوصول إلى القرار المناسب، وبحيث تكون التكلفة التي يتحملها متخذ القرار في سبيل الحصول عليها أقل من العائد المتوقع من استخدام هذه المعلومات.

في حين تشير خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف Free From Errors and Omission إلى أن المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية وحتى تكون معبرة بصدق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال، يجب أن تخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف، وأن المراحل المستخدمة لإنتاج تلك المعلومات المفصح عنها، قد تم اختيارها وتطبيقها بدون أي أخطاء أو حذف.

وإزاء ما تقدم، يرى الباحث أن المعلومات المحاسبية لكي تتسم بالتعبير الصادق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بمنشأة الأعمال، يجب أن يكون الغرض الرئيسي من نشرها هو خدمة كافة الأطراف والجهات الأخرى بحياد ودون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة طرف أو جهة معينة دون الأخرى، كما يجب أن تكون كاملة وبدون أي نقص وضمن حدود التكلفة والعائد من استخدامها، فضلا عن خلوها من أية حذف أو أخطاء هامة ومؤثرة.

٣/١/٣ الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية Enhancing Qualitative Characteristics of Accounting Information:

تتمثل الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية في أربعة خصائص نوعية وهم القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية. للتحقق، والتوقيت المناسب، ويمكن للباحث تناول هذه الخصائص، على النحو التالي:

١/٢/١/٣ القابلية للفهم Understandability:

تعد أحد الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. وتحقيقا لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من الدراية والوعي والمعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، مع توافر الرغبة لديهم في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية بقدر معقول من العناية والاهتمام، وبصورة تمكنهم من فهم هذه المعلومات دون لبس أو غموض وتساعدهم في تقييم مستوى منفعتها. وجدير بالذكر، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المتعلقة بالمواقف المعقدة التي يجب تضمينها للتقارير المالية إذا كانت ملائمة لحاجات متخذي القرارات، اعتمادا على أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين العاديين كونها تحتوي على قدر من الصعوبة والتعقيد.

٢/٢/١/٣ القابلية للمقارنة Comparability:

تشير خاصية القابلية للمقارنة إلى إمكانية مقارنة مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية الواردة بها لفترة مالية معينة مع فترة أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس منشأة الأعمال، أو لمنشآت أعمال أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء مقارنة نتائج منشأة الأعمال بنتائج منشأة أعمال أخرى مماثلة أو بنتائج نفس المنشأة في فترات أخرى، لأغراض ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتبع أداء منشأة الأعمال وتحديد الاتجاهات والتغيرات في مراكزها المالية من فترة لأخرى. وبذلك، تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام وتطبيق نفس السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، مع ضرورة إعلام مستخدمي تلك المعلومات عن أية تغييرات قد تحدث في هذه السياسات أو المعايير أو المبادئ وآثار هذه التغييرات على المركز المالي لمنشاة الأعمال.

٣/٢/١/٣ القابلية للتحقق Verifiability:

تركز خاصية القابلية للتحقق على ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموضوعية، وذلك من خلال إمكانية التحقق من موضوعية معايير الاختيار بين المقاييس المحاسبية، بحيث يمكن الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من مستخدم، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس تلك المعلومات. وبذلك، تمثل هذه الخاصية أداة فعالة وناجحة في الحد من التحيز في القياس المحاسبي.

٤/٢/١/٣ التوقيت المناسب Timeliness:

يقصد بخاصية التوقيت المناسب، تقديم نفس المعلومات المحاسبية إلى كافة متخذي القرارات في التوقيت الملائم ودون حدوث أي تأخير غير ضروري، وذلك قبل أن تفقد هذه المعلومات بمرور الزمن قيمتها ومنفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

٣/٣ منهجية القياس الكمي لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

من خلال العرض والتحليل السابقين للإطار النظري للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، يظهر واضحا للباحث أنه لابد من توافر خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق في المعلومات المحاسبية، ومن دونهما أو في غياب إحداهما تفقد المعلومات المحاسبية قيمتها، وذلك على اعتبار أن هناك علاقة متداخلة بين تلك الخاصيتين وتوافرهما معا- أي عدم إمكانية تجاهل خاصية على حساب الأخرى-وبدرجة عالية من التأكد بصفتهما الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، يمثل الوضع الأمثل لتصبح هذه المعلومات أكثر نفعا وفائدة في عملية اتخاذ القرارات، إذ أنه لا يتصور جدوى المعلومات المحاسبية لمستخدميها إلا في ضوء اتصافها بهذه الخصائص، ولا يغنى إعداد المعلومات المحاسبية بناء على الأسس والقواعد التي تتضمنها المعايير المحاسبية، إذا لم تتصف بمستوى جودة عالي للخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية.

واستنادا لذلك، ووفقا لغرض هذه الدراسة، فإن الدور الهام الذي تلعبه خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق في المعلومات المحاسبية، يعطي مبررا قويا للباحث على التركيز في هذه الدراسة على القياس الكمي لجودة الخصائص النوعية الأساسية- لتعبر في هذا البحث عن جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصفة عامة- وذلك باعتبارها الأكثر أهمية وتأثيرا في إعداد المعلومات المحاسبية، خاصة وفي رأي الباحث، أن بقية الخصائص النوعية المعززة (القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، والتوقيت المناسب)، قد تزيد من جدوى المعلومات المحاسبية ولكن بفقدانها لا تفقد هذه المعلومات قيمتها بشكل تام.

واتساقا مع ما سبق، يرى الباحث أن مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية)، يعطي مؤشرا قويا على مدى نجاح النظام المحاسبي في إعداد معلومات محاسبية ذات فائدة أو جدوى أو منفعة لمستخدميها، أو أن هناك ضعفا أو خللا ما في طريقة إعداد هذه المعلومات، مما يستدعي ذلك ضرورة القياس الكمي لجودة هذه الخصائص. وفي هذا الصدد، ومن خلال مراجعة الدراسات والبحوث التي تناولها التراث الفكري المحاسبي بشأن قياس جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد تبين للباحث أن العديد من هذه الدراسات والبحوث اعتمدت في قياسها لجودة الخصائص النوعية على قوائم استبيان لاتجاهات وآراء مجموعة من المستخدمين وليس قياسا كميا، كما أن القليل منها التي ارتكزت على القياس الكمي لجودة هذه الخصائص، قد تمت في بيئات أجنبية تختلف في خصائصها وسماتها عن خصائص بيئة الأعمال المصرية، وذلك من حيث مستوى درجة كفاءة سوق المال، ومستوى الإفصاح والشفافية، ومستوى ممارسات إدارة الأرباح، ودرجة الثقافة المالية، ودرجة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وآليات الحوكمة.

مما سبق يتضح للباحث، أن هناك حاجة ضرورية وملحة للقياس الكمي لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، بهدف زيادة دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وما ينتج عن ذلك من كفاءة تخصيص الموارد المحدودة من ناحية، وزيادة كفاءة سوق المال المصري من ناحية أخرى.

وبهذا الشكل، ونظرا لأهمية تحديد جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية للدراسة، فقد شكل ذلك الباعث الأساسي لسعي الباحث من خلال هذه الدراسة، إلى التوصل لمقياس كمي متكامل وشامل قدر الإمكان لقياس جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق، بصفتهما الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية التي وردت ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠١٠ (IASB 2010) ومعايير المحاسبة المصرية –وهو ما أشار إليه الباحث سابقا– وبالتالي إمكانية فتح المجال نحو تقييم مستوى جودة هذه الخصائص.

ويمكن للباحث تناول المنهجية المقترحة في هذه الدراسة للقياس الكمي لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بغرض تقدير نسبة جودة هذه الخصائص، ومن ثم تقييم مستوى هذه الجودة، كما يلي:

- **منهجية القياس الكمي لجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية**:

يستند الباحث في القياس الكمي لجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، على قياس جودة مكونات هذه الخاصية، وذلك كما يلي:

- **قياس جودة خاصية القيمة التنبؤية**:

يستند قياس جودة خاصية القيمة التنبؤية على اختبار مدى قدرة الأرباح السابقة/ الحالية على تحسين قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالأرباح الحالية/ المستقبلية أو التدفقات النقدية التشغيلية الحالية/ المستقبلية أو كليهما. ومن خلال مراجعة واستقراء الباحث لما تناولته أدبيات التراث الفكري المحاسبي المتخصص في هذا المجال، تبين للباحث أن هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت بعض من نماذج القياس التي تستهدف فحص العلاقة بين الأرباح السابقة/ الحالية من ناحية، والأرباح الحالية/ المستقبلية أو التدفقات النقدية التشغيلية الحالية/ المستقبلية من ناحية أخرى، لأغراض قياس جودة خاصية القيمة التنبؤية.

فقد قدم الفكر المحاسبي دراسة (Francis, 2004) التي اعتمدت في قياس جودة خاصية القيمة التنبؤية على قياس مدى قدرة أرباح السنة السابقة على تحسين قدرة المستخدمين على التنبؤ بأرباح السنة الحالية.

كما قدم الفكر المحاسبي دراسة (Barua, 2006) التي اعتمدت في قياس جودة خاصية القيمة التنبؤية على نموذجين للانحدار، حيث يستند النموذج الأول على قياس مدى قدرة الأرباح الحالية على تحسين قدرة المستخدمين على التنبؤ بأرباح السنة القادمة، في حين يستند النموذج الثاني الذي قدمته نفس الدراسة على قياس مدى قدرة الأرباح الحالية على تحسين قدرة المستخدمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة.

كذلك، قدم الفكر المحاسبي دراسة (Meulen, 2007) التي اعتمدت أيضا في قياس جودة خاصية القيمة التنبؤية على نموذجين للانحدار، حيث يستند النموذج الأول على قياس مدى قدرة نصيب السهم من الربح للسنة الحالية والسنة السابقة على التنبؤ بنصيب السهم من الربح للسنة القادمة، في حين يستند النموذج الثاني الذي قدمته نفس الدراسة على قياس مدى قدرة نصيب السهم من الربح للستة الحالية والسنة السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية في السنة القادمة.

وبهذا الشكل، سيعتمد الباحث خلال هذه الدراسة في قياسه الكمي لجودة خاصية القيمة التنبؤية لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث، على قياس مدى قدرة نصيب السهم من الربح للفترة الحالية والفترة السابقة لها على التنبؤ بنصيب السهم من الربح للفترة القادمة، وذلك من خلال نموذج الانحدار المقترح التالي:

$$EPS_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{i,t} + \beta_2 EPS_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث

$EPS_{i,t+1}$... يمثل نصيب السهم من الربح للشركة i في الفترة القادمة t+1.

$EPS_{i,t}$... يمثل نصيب السهم من الربح للشركة i في الفترة الحالية t.

$ESP_{i,t-1}$... يمثل نصيب السهم من الربح للشركة i في الفترة السابقةt-1.

β0... يمثل الحد الثابت في نموذج الانحدار، وهو يشير إلى الحد الأدنى الذي يساويه $EPS_{i,t+1}$ عندما يكونا $EPS_{i,t}$ و $ESP_{i,t-1}$مساويان للصفر.

β1, β2... تمثل معاملات الانحدار المقدرة.

$\varepsilon_{i,t}$... يمثل قيمة البواقي في نموذج الانحدار للشركة iفي الفترة الحالية t.

وبذلك، فإن القدرة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 لنموذج الانحدار السابق، تمثل نسبة جودة خاصية القيمة التنبؤية، ومن ثم يمكن تحديد مستوى جودة هذه الخاصية، أي أن": نسبة جودة خاصية القيمة التنبؤية= (معامل التحديد R^2 لنموذج الانحدار السابق)×١٠٠.

- **قياس جودة خاصية القيمة التأكيدية**:

استنادا لما سبق وأشار إليه الباحث سلفا، يرتكز قياس جودة خاصية القيمة التأكيدية على اختبار مدى قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على متخذي القرارات سواء كان هذا التأثير من خلال التأكيد أو التصحيح لتنبؤات نتائج الأحداث المرتبطة بالنشاط الماضي.

وفي هذا الصدد، أشارت دراسة (سلامة، ٢٠١١) إلى أن مقياس القيمة التأكيدية يستند على قدرة الأرباح الحالية على أحداث تغيير في التوقعات عن الأرباح المستقبلية من خلال التنبؤ بأرباح سنة ما من خلال استخدام سلسلة زمنية تأخذ في اعتبارها أرباح السنة السابقة على سنة التنبؤ مباشرة، وتقدير معامل التحديد R^2 لهذا التنبؤ، ثم إعادة التنبؤ مرة أخرى باستخدام نفس السلسلة الزمنية السابقة مع استبعاد أرباح السنة السابقة على سنة التنبؤ، ثم تقدير معامل التحديد R^2 لهذا التنبؤ أيضا، ومن خلال التغيير في قيمتي R^2 يمكن تقدير قيمة جودة خاصية القيمة التأكيدية.

ولذلك، سيعتمد الباحث خلال هذه الدراسة في قياسه الكمي لجودة خاصية القيمة التأكيدية على استخدام سلسلة زمنية لبيانات صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية الفعلية الربع سنوية لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث تبدأ من عام ٢٠٠٨ وتنتهي في عام ٢٠١٤، وذلك لقياس مدى قدرة أرباح الفترة الحالية والأرباح في الفترات السابقة لها على التأكيد أو أحداث تغيير أو كليهما في التنبؤات عن الأرباح في الفترة القادمة، وذلك من خلال الفرق بين معاملي التحديد R^2 لنموذجي الانحدار المقترحين التاليين:

نموذج الانحدار رقم (١):

$$ONI_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 ONI_{i,t} + \beta_2 ONI_{i,t-1} + \beta_3 ONI_{i,t-2} + \beta_4 ONI_{i,t-3} + \beta_5 ONI_{i,t-4} + \Sigma_{i,t}$$

نموذج الانحدار رقم (٢):

$$ONI_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 ONI_{i,t-1} + \beta_2 ONI_{i,t-2} + \beta_3 ONI_{i,t-3} + \beta_3 ONI_{i,t-4} + \Sigma_{i,t}$$

حيث

$ONI_{i,t+1}$... يمثل صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة i في الفترة القادمة t+1.

$ONI_{i,t}$... يمثل صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة i في الفترة الحالية t.

$ONI_{i,t-1}$... يمثل صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة i في الفترة السابقة t-1.

$ONI_{i,t-2}$... يمثل صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة i في الفترة قبل السابقة t-2.

$ONI_{i,t-3}$... يمثل صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركةi في الفترة قبل قبل السابقة t-3.

$ONI_{i,t-4}$... يمثل صافي الربح قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة iفي الفترة قبل قبل قبل السابقة t-4.

β_0... يمثل الحد الثابت في نموذجي الانحدار.

β_1, β_2... تمثل معاملات الانحدار المقدرة.

$\varepsilon_{i,t}$... يمثل قيمة البواقي في نموذج الانحدار للشركة i في الفترة الحالية t.

ومن خلال التغير في قيمتي معامل التحديد R^2 للنموذجين السابقين، يمكن تقدير نسبة جودة خاصية القيمة التأكيدية، ومن ثم تحديد مستوى جودة هذه الخاصية، أي أن: نسبة جودة خاصية القيمة التأكيدية= (معامل التحديد R^2 لنموذج الانحدار رقم (١)–معامل التحديد R^2 لنموذج الانحدار رقم (٢))×١٠٠.

وهكذا، ومن خلال القياس الكمي لمكونات جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، يمكن للباحث قياس نسبة جودة هذه الخاصية كميا لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث، ومن ثم تحديد مستوى جودتها، وذلك من خلال المؤشر المقترح التالي:

نسبة جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية= متوسط (نسبة جودة خاصية القيمة التنبؤية + نسبة جودة خاصية القيمة التأكيدية).

– منهجية القياس الكمي لجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية:

يستند الباحث في القياس الكمي لجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، على قياس جودة مكونات هذه الخاصية، وذلك كما يلي:

- **قياس جودة خاصية الحياد:**

وفقا لدراستي (Meulen, 2007; Francis, 2004)، سيعتمد الباحث خلال هذه الدراسة في قياسه الكمي لجودة خاصية الحياد لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث، على قياس مدى قدرة نصيب السهم من الربح للفترة السابقة على التنبؤ بنصيب السهم من الربح للفترة الحالية، وذلك من خلال نموذج الانحدار المقترح التالي:

$$EPS_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث

$EPS_{i,t}$... يمثل نصيب السهم من الربح للشركة iفي الفترة الحالية t.

$EPS_{i,t-1}$... يمثل نصيب السهم من الربح للشركة i في الفترة السابقة t-1.

β_0... يمثل الحد الثابت في نموذج الانحدار، وهو يشير إلى الحد الأدنى الذي يساويه $EPS_{i,t}$ عندما يكون $EPS_{i,t-1}$ مساويا للصفر.

β_1, β_2... تمثل معاملات الانحدار المقدرة.

$\varepsilon_{i,t}$... يمثل قيمة البواقي في نموذج الانحدار للشركة i في السنة الحالية t.

ويمثل الانحراف المعياري لقيمة البواقي في معادلة الانحدار المقترحة السابقة مقياسا لدرجة التحيز في المعلومات المحاسبية بمعلومية نصيب السهم من الربح. وبذلك، فإن القدرة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار السابقة، تمثل نسبة جودة خاصية الحياد، ومن ثم يمكن تحديد مستوى جودة هذه الخاصية، أي أن: نسبة جودة خاصية الحياد= (معامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار السابقة)×١٠٠.

- **قياس جودة خاصية الاكتمال**:

سيعتمد الباحث خلال هذه الدراسة في قياسه لجودة خاصية الاكتمال لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث، على المنهجية المتبعة في الدراسات التالية: (سلامة، ٢٠١١)، (Kim et al, 2007; Maines & Wahlen, 2006)، والتي ترتكز على المحورين التاليين:

المحور الأول: **نوع تقرير مراقب الحسابات الوارد في التقرير السنوي للشركة**:

وهذا المحور يشتمل على متغيرين يعبران عن جودة خاصية الاكتمال، يأخذ كلا منهما القيم التالية:

- القيمة (١)... إذا كان تقرير مراقب الحسابات نظيف وغير متحفظ.
- القيمة (صفر)... إذا كان تقرير مراقب الحسابات متحفظ.

المحور الثاني: **الإفصاح عن معلومات تتعلق بالحوكمة داخل التقرير السنوي للشركة أو على موقعها الالكتروني**:

وهذا المحور يشتمل على خمسة متغيرات يعبرون عن جودة خاصية الاكتمال، يأخذ كل منهم القيم التالية:

- القيمة (١)... في حالة عدم الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بحوكمة الشركة داخل التقرير السنوي للشركة.
- القيمة (٢)... في حالة الإفصاح عن معلومات محدودة تتعلق بحوكمة الشركة داخل التقرير السنوي للشركة أو على موقعها الالكتروني.
- القيمة (٣)... في حالة الإفصاح عن معلومات تتعلق بحوكمة الشركة في قسم فرعي داخل التقرير السنوي للشركة أو على موقعها الالكتروني.

- القيمة (٤)... في حالة وجود اهتمام كبير بالمعلومات التي تتعلق بحوكمة الشركة داخل التقرير السنوي للشركة أو على موقعها الالكتروني.
- القيمة (٥)... في حالة الإفصاح الشامل عن كافة المعلومات التي تتعلق بحوكمة الشركة داخل التقرير السنوي للشركة أو على موقعها الالكتروني.

وبناء على ذلك، يمكن استنادا إلى الاستدلال الإحصائي اشتقاق نسبة جودة خاصية الاكتمال، ومن ثم تحديد مستوى جودة هذه الخاصية، وذلك من خلال المعادلة التالية:

نسبة جودة خاصية الاكتمال= (القيمة الفعلية للمتغيرين اللذين يعبران عن جودة خاصية الاكتمال/ القيمة المثالية للمتغيرين اللذين يعبران عن جودة خاصية الاكتمال)×١٠٠.

وفي ضوء المعادلة السابقة، تفترض في القيمة المثالية للمتغيرين اللذين يعبران عن جودة خاصية الاكتمال، توافر هذه القيمة بالكامل في كل المشاهدات لكل شركة ممثلة في عينة البحث على مدار خمس سنوات مالية متتالية (وهي تلك السنوات التي تتوافر فيها بيانات مالية فعلية ربع سنوية كاملة تبدأ من عام ٢٠٠٩ وتنتهي في عام ٢٠١٣)، وهو ما يعني حصول كل المشاهدات على القيمة (١) من متغيرات المحور الأول والتي تعبر عن أن تقرير مراقب الحسابات نظيف وغير متحفظ، والقيمة (٥) من متغيرات المحور الثاني والتي تعبر عن الإفصاح الشامل عن كافة المعلومات التي تتعلق بحوكمة الشركة داخل التقرير السنوي للشركة أو على موقعها الالكتروني، وتحسب هذه القيمة من خلال المعادلة التالية: القيمة المثالية للمتغيرين اللذين يعبران عن جودة خاصية الاكتمال= (عدد مشاهدات الشركة الواحدة خلال الـ ٥ سنوات المالية المتتالية × القيمة المثالية بالكامل)= ٢٠ مشاهدة تمثل ٢٠ فترة مالية × ٦= ١٢٠.

- **قياس جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف**:

سيعتمد الباحث خلال هذه الدراسة في قياسه لجودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث، على المنهجية المتبعة في دراسة (سلامة، ٢٠١١)، حيث ارتكزت هذه الدراسة على متغيرين يعبران عن جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف، يأخذ كلا منهما القيم التالية:

- القيمة (١)... إذا كان تقرير مراقب الحسابات نظيف وغير متحفظ، ويدل ذلك على تأكيد مناسب من المراجع الخارجي بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة أو أي حذف.
- القيمة (صفر)... إذا كان تقرير مراقب الحسابات متحفظ، ويدل ذلك على تأكيد مناسب من المراجع الخارجي بأن القوائم المالية يوجد بها أخطاء هامة ومؤثرة.

وبناء على ذلك، يمكن استنادا إلى الاستدلال الإحصائي اشتقاق نسبة الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف، ومن ثم تحديد مستوى جودة هذه الخاصية، وذلك من خلال المعادلة التالية:

نسبة جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف= (القيمة الفعلية للمتغير الذي يعبر عن جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف/ القيمة المثالية للمتغير الذي يعبر عن جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف) × ١٠٠.

وفي ضوء المعادلة السابقة، تفترض في القيمة المثالية للمتغير الذي يعبر عن جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف، توافر هذه القيمة بالكامل في كل المشاهدات لكل شركة ممثلة في عينة البحث على مدار خمس سنوات مالية متتالية (وهي تلك السنوات التي تتوافر فيها بيانات مالية فعلية ربع سنوية كاملة تبدأ من عام ٢٠٠٩ وتنتهي في عام ٢٠١٣)، وهو ما يعني حصول كل المشاهدات على القيمة (١) والتي تعبر عن أن تقرير مراقب الحسابات نظيف وغير متحفظ، وتحسب هذه القيمة من خلال المعادلة التالية: القيمة المثالية للمتغير الذي يعبر عن جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف= (عدد مشاهدات الشركة الواحدة خلال الـ ٥ سنوات المالية المتتالية× القيمة المثالية بالكامل)= ٢٠ مشاهدة تمثل٢٠ فترة مالية × ١= ٢٠.

وهكذا، ومن خلال القياس الكمي والوصفي لمكونات جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، يمكن للباحث قياس نسبة جودة هذه الخاصية كميا، ومن ثم تحديد مستوى جودتها، وذلك من خلال المؤشر المقترح التالي:

نسبة جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية= متوسط (نسبة جودة خاصية الحياد+ نسبة جودة خاصية الاكتمال+ نسبة جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف).

وأخيرا، ومن خلال القياس الكمي لجودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، يمكن للباحث قياس نسبة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كميا لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث، من خلال المؤشر العام المقترح التالي:

نسبة جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المؤشر العام)= متوسط (نسبة جودة خاصية الملائمة+ نسبة جودة خاصية التعبير الصادق).

وجدير بالإشارة، فمن خلال نتيجة المؤشر العام المقترح السابق لقياس جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، يمكن تقييم مستوى جودة هذه الخصائص، وذلك وفقا للمنهجية التالية المقترحة من الباحث، والتي تستند في تقييم مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على المؤشر العام المقترح من الباحث، على أن يتم ذلك وفقا للقواعد التالية:

- إذا كانت النسبة المئوية (%) التي حققها المؤشر العام، تتراوح بين صفر وحتى أقل من ٢٠%، يدل ذلك على مستوى جودة منخفض جدا.

- إذا كانت النسبة المئوية (%) التي حققها المؤشر العام، تتراوح بين ٢٠% وحتى أقل من ٤٠%، يدل ذلك على مستوى جودة منخفض.
- إذا كانت النسبة المئوية (%) التي حققها المؤشر العام، تتراوح بين ٤٠% وحتى أقل من ٦٠%، يدل ذلك على مستوى جودة متوسط.
- إذا كانت النسبة المئوية (%) التي حققها المؤشر العام، تتراوح بين ٦٠% وحتى أقل من ٨٠%، يدل ذلك على مستوى جودة مرتفع.
- إذا كانت النسبة المئوية (%) التي حققها المؤشر العام، أكثر من ٨٠%، يدل ذلك على مستوى جودة مرتفع جدا.

٤. تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

استنادا لما تناوله الباحث عند عرض الإطار المفاهيمي لإدارة الأرباح في الفكر المحاسبي، وكذلك الإطار النظري للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنهجية القياس الكمي المقترحة من الباحث لجودة هذه الخصائص مع اقتراح المنهجية المستخدمة في تقييم مستوى هذه الجودة، يرى الباحث أن نتائج القياس الكمي وتقييم مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لمنشآت الأعمال، تعد بمثابة أداة كاشفة لممارسات إدارة الأرباح، وبما يؤدي إدارات تلك المنشآت على السعي نحو التخفيض في تلك الممارسات، سعيا وراء تحسين نسبة ومن ثم مستوى جوده هذه الخصائص، وما ينتج عن ذلك من زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية من ناحية، وترشيد قرارات الاختيار بين بدائل القياس المحاسبي ونفعية قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال، فإن منشآت الأعمال التي تتمتع بمستوى جودة مرتفع للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، يكون لديها اختلافات جوهرية عن منشآت الأعمال ذات مستوى متوسط أو منخفض لجودة هذه الخصائص، ولعل من أهم تلك الاختلافات ما هو متوقع من أن يكون لديها ممارسات أقل لإدارة الأرباح.

وهكذا، يشير الباحث إلى أن ممارسات إدارة الأرباح ترتبط بجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، نظرا لأن قصد تدخل إدارة منشاة الأعمال في عملية إعداد القوائم المالية من شأنه أن يؤثر على رقم الربح سواء بالزيادة أو النقص، وهذا يمكن أن يؤدى في حد ذاته إلى عدم تعبير قائمة الدخل بصدق عن نتيجة أعمال منشأة الأعمال وعدم عدالة قائمة المركز المالي في التعبير الصادق عن المركز الحقيقي لهذه المنشأة في تاريخ معين، وهو ما يؤثر بدوره على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم. وبهذا الشكل، يمكن للباحث القول بأن جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تمثل أداة ملائمة لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تحديد المنشآت التي تقوم بمثل هذه الممارسات والرقابة

عليها. كما أن التعرف على المؤشرات والمقاييس المختلفة المستخدمة في القياس الكمي لجودة هذه الخصائص، تساهم في تحديد تأثير ممارسات إدارة الأرباح على هذه الجودة. كما أنه على مستوى منشآت الأعمال، فإن الحد من ممارسات إدارة الأرباح، يترتب عليه ارتفاع الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة جودة هذه الخصائص، وبالتبعية زيادة جودة التقارير المالية، ومن ثم التأثير إيجابا على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين.

وهكذا، وكنتيجة لإمكانية وجود تأثير سلبي متوقع لممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية، على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية لمنشآت الأعمال المصرية، وهو ما يعني أن جودة هذه الخصائص تتأثر بشكل مباشر بمثل هذه الممارسات، يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة قياس وتفسير اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية.

٥. مشكلة وتساؤلات البحث:

أقدمت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية الدولية والمحلية على بذل جهود حثيثة ومتواصلة لإعداد وإصدار دراسات لوصف وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، نظرا لما تكتسبه تلك الخصائص من أهمية عند إعداد التقارير المالية التي تسهم بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات، إلا أنه لم تلق تلك الدراسات القدر الكافي من الاهتمام في الكتابات والدراسات المحاسبية الحديثة التي أنطوي عليها التراث الفكري المتخصص في هذا المجال، بسبب عدم إمكانية إخضاع هذه الخصائص للقياس الكمي لتصبح عرضة للانتقاد، كونها قد تعني مزيدا من التحيز واختلاف الجوهر عن الشكل، وبالتالي تقليل درجة ملائمتها وتعبيرها الصادق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في منشأة الأعمال أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة. فقد تبين للباحث، أن العديد من الدراسات والبحوث اعتمدت في قياسها لجودة الخصائص النوعية على قوائم استبيان لاتجاهات وآراء مجموعة من المستخدمين وليس قياسا كميا، كما أن القليل منها التي ارتكزت على القياس الكمي لجودة هذه الخصائص، قد تمت في بيئات أجنبية تختلف في خصائصها وسماتها عن خصائص بيئة الأعمال المصرية، وذلك من حيث مستوى درجة كفاءة سوق المال، ومستوى الإفصاح والشفافية، ومستوى ممارسات إدارة الأرباح، ودرجة الثقافة المالية، ودرجة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وآليات الحوكمة. أضف إلى ذلك، ما كشف عنه العديد من الأبحاث والدراسات عن تفاقم حجم ممارسات إدارة الأرباح خاصة بالشركات المساهمة المقيدة والمتداول أسهمها بأسواق الأوراق المالية، بفعل المرونة الواسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة التي تمنحها المعايير المحاسبية، وما قد يصاحب تلك الممارسات من تأثير مباشر على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

وبعد أن تكشف للباحث من خلال مراجعة واستقراء ما تناولته أدبيات التراث الفكري المحاسبي المتخصص، ندرة الأبحاث والدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد أخذ الباحث على عاتقه، ضرورة تحري وتقصي واختبار ودراسة تلك العلاقة من خلال قياس وتفسير العلاقة السببية بينهما، ومن ثم اقتراح الباحث لنموذج محاسبي يبرز التأثير المتوقع لهذه العلاقة. وقد فرض ما سبق على الباحث، أن يتجه إلى إجراء دراسة تطبيقية على عينة مختارة من الشركات المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100)، الأمر الذي قد يساهم عند تحليل نتائج هذه الدراسة- في تقديري المتواضع- إلى لفت انتباه مجالس إدارات والإدارات العليا للشركات المساهمة في مصر، من ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لرفع مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وإحياء أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، بهدف زيادة دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وما ينتج عن ذلك من كفاءة تخصيص الموارد المحدودة من ناحية، وزيادة كفاءة سوق المال المصري من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس، فتلك هي المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة، ويسلط الباحث الضوء عليها، ويحاول الوصول إلى حلولا لها. وبناء على ما سبق، يمكن للباحث صياغة عناصر مشكلة البحث الرئيسية من خلال مجموعة التساؤلات التالية:

١. هل هناك علاقات سببية ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) للشركات الممثلة في عينة البحث؟، وإذا كانت هناك علاقات، فما هي اتجاه هذه العلاقات؟.
٢. وهل هناك عوامل أو متغيرات حاكمة أخرى تؤثر على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الممثلة في عينة البحث؟، وإذا وجدت، فما هو نوع هذا التأثير؟.
٣. هل يوجد اختلاف حول اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) باختلاف نوع النشاط (صناعي، وغير صناعي) للشركات الممثلة في عينة البحث؟.

وتمثل الإجابة على مجموعة التساؤلات السابقة جوهر مشكلة هذه الدراسة، والتي سيقوم الباحث بدراستها في محاولة للوصول إلى النتائج وتقديم التوصيات المناسبة التي يمكن الاستفادة منها على مستوى المجال التطبيقي.

٦. أهداف البحث:

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، يسعى الباحث لتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والذي يتمثل في قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

٦. ١. دراسة واختبار اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) للشركات الممثلة في عينة البحث.

٦. ٢. دراسة واختبار اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين نوع النشاط التي تمارسه الشركات الممثلة في عينة البحث سواء كان نشاط صناعي أو غير صناعي وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية).

٦. ٣. دراسة واختبار اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين حجم الشركة وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) للشركات الممثلة في عينة البحث.

٦. ٤. دراسة واختبار اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين نسبة الرافعة المالية وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) للشركات الممثلة في عينة البحث.

٦. ٥. البحث عن مدى الاتفاق أو الاختلاف حول اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) باختلاف نوع النشاط (صناعي، وغير صناعي) للشركات الممثلة في عينة البحث.

٧. أهمية البحث:

يستقي هذا البحث أهميته من خلال كونه -إلى حد علم الباحث- من أوائل الدراسات العربية والمحلية، التي تسعى إلى تقديم نموذج محاسبي لقياس العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وذلك من خلال القياس الكمي -وليس الوصفي- لكلا من تلك الممارسات ولجودة هذه الخصائص، مع الدعم التطبيقي على عينة من الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100) وذلك على مدار سلسلة زمنية Time Seriesلبيانات مالية فعلية ربع سنوية تمتد لسبع سنوات مالية متتالية تبدأ من الربع الأول

لعام ٢٠٠٨ وتنتهي في الربع الأول لعام ٢٠١٤، مع إمكانية الاستفادة على مستوى الممارسة العملية من استعراض وتحليل النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته التطبيقية.

٨. **فروض البحث**:

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية، أمكن للباحث صياغة الفروض الرئيسية التي تستند عليها هذه الدراسة، كما يلي:

- **الفرض الرئيسي الأول للبحث** HO1:

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تتأثر بدورها بمجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى". وسيقوم الباحث باختبار هذا الفرض الرئيسي من خلال اختبار الفروض الفرعية التالية:

HO11: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية".

HO12: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية".

HO13: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نوع النشاط (Industry) وجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية".

HO14: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نوع النشاط (Industry) وجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية".

HO15: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة (Size) وجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية".

HO16: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة (Size) وجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية".

HO17: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) وجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية".

HO18: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) وجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية".

- **الفرض الرئيسي الثاني للبحث** HO2:

"يوجد اختلاف ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باختلاف نوع النشاط (صناعي-غير صناعي) للشركات الممثلة في عينة البحث". وسيقوم الباحث باختبار هذا الفرض الرئيسي من خلال اختبار الفرضين الفرعيين التاليين:

HO21: "يوجد اختلاف ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية باختلاف نوع النشاط (صناعي-غير صناعي) للشركات الممثلة في عينة البحث".

HO22: "يوجد اختلاف ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية باختلافه نوع النشاط (صناعي-غير صناعي) للشركات الممثلة في عينة البحث".

٩. **حدود البحث**:

يخضع هذا البحث للحدود التالية:

٩. ١. **الحدود الجغرافية**:

تقتصر الدراسة التطبيقية للبحث على الشركات المتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية في القطاعات المختلفة والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100)، مع استبعاد الشركات المدرجة في قطاعات المرافق والبنوك والخدمات المالية باستثناء البنوك مثل شركات التأمين والخدمات المالية، لما لهذه الشركات من طبيعة خاصة تقتضي معها معالجة خاصة لكل نوعية منها، فضلا عن اختلاف بيئة إعداد التقارير المالية ومكوناتها عن بقية القطاعات النوعية الأخرى.

٩. ٢. **الحدود الزمنية**:

ترتكز الدراسة التطبيقية للبحث في قياسها الكمي لمتغيرات الدراسة، على تحليل البيانات المالية الفعلية الربع سنوية للشركات الممثلة في عينة البحث، على مدار سلسلة زمنية تمتد لسبع سنوات مالية متتالية تبدأ من عام ٢٠٠٨ وتنتهي في عام ٢٠١٤، والتي يرى الباحث أنها فترة زمنية مناسبة لتحقيق الأهداف البحثية للدراسة واختبار فروض البحث وبناء النموذج المحاسبي المقترح.

٩. ٣. **الحدود الموضوعية**:

١/٣/٩ يستند البحث في القياس الكمي لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية (خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق وما يتفرع منهما من خصائص فرعية) والتي وردت ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠١٠ (LASB, 2010) ومعايير المحاسبة المصرية، باعتبارها- في

رأى الباحث- الأكثر أهمية وتأثيرا في إعداد المعلومات المحاسبية، خاصة وأن بقية الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية (القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، والتوقيت المناسب)، قد تزيد من جدوى المعلومات المحاسبية ولكن بفقدانها لا تفقد هذه المعلومات قيمتها بشكل تام، وبالتالي فإن مصطلح جودة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية يعبر في هذا البحث عن مصطلح جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويعدان مصطلحان مترادفان في هذه الدراسة، سواء عند قيام الباحث بعرض منهجية القياس الكمي المقترحة لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أو عند إجراء الدراسة التطبيقية على الشركات الممثلة لعينة البحث.

٢/٣/٩ لأغراض التحليل الإحصائي وتحقيق الأهداف البحثية، اعتمد الباحث في القياس الكمي للمتغير المستقل (ممارسات إدارة الأرباح) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث، على نسبة ميللر Miller Ratio (MR) كمؤشر لممارسات إدارة الأرباح، وذلك باعتبارها أحد النماذج المعاصرة المستخدمة في الفكر المحاسبي للقياس الكمي لممارسات إدارة الأرباح، ودون أن تمتد الدراسة التطبيقية لغيرها من نماذج القياس الأخرى. وقد فند الباحث أسباب الاعتماد على هذه النسبة عند تناوله للمتغير المستقل (ممارسات إدارة الأرباح) للدراسة ومنهجية قياسه في النقطة الخاصة بالدراسة التطبيقية للبحث.

٣/٣/٩ نظرا لاعتماد الباحث في إجراء الدراسة التطبيقية على بيانات مالية فعلية ربع سنوية للشركات الممثلة في عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة، وطالما أن الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالحوكمة يتم فقط داخل التقرير السنوي للشركة في نهاية السنة المالية، فقد افترض الباحث أن القيمة الفعلية لهذا المتغير التي تعبر عن جودة خاصية الاكتمال (أحد الخصائص الفرعية لخاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية)، تشير إلى القيم الفعلية لهذا المتغير لجميع الفترات الأربع الربع سنوية من السنة المالية.

٤/٣/٨ يرتكز البحث على دراسة واختبار اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين نوع النشاط وحجم الشركة ونسبة الرافعة المالية للشركات الممثلة في عينة البحث باعتبارها عوامل ومتغيرات حاكمة ومؤثرة- في اعتقاد الباحث- على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ودون التعرض لأية عوامل مؤثرة أخرى.

١٠.الأصالة والابتكار/ القيمة العلمية للبحث:

تعد الدراسة الحالية محاولة متواضعة من الباحث للإسهام في تغطية فجوة بحثية متواجدة في المكتبة العربية في مجال البحوث المحاسبية التي تناولت بشكل مباشر ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، حيث تبين للباحث من خلال استقراء

ومراجعة أدبيات التراث الفكري المحاسبي المتخصص، ندرة الدراسات التي تناولت تلك العلاقة بشكل مباشر. ولذلك، يقوم الباحث بدراسة هذه القضية من خلال صياغة نموذج محاسبي لقياس العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال القياس الكمي لممارسات إدارة الأرباح، مع صياغة الباحث لمؤشر كمي عام لقياس نسبة جودة هذه الخصائص، فضلا عن صياغة مؤشرات كمية ووصفية أخرى لقياس نسبة جودة ما يتفرع منها من خصائص فرعية (الملائمة والتعبير الصادق)، ومن ثم إمكانية تقييم مستوى هذه الجودة وفقا للمنهجية المقترحة من الباحث خلال هذه الدراسة، مع اتجاه الباحث نحو الدعم التطبيقي للدراسة على الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100)، على أن يأمل الباحث أن تمثل النتائج والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، إضافة ولو بقدر بسيط إلى مكتبة البحوث المحاسبية العربية.

١١. الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النموذج المحاسبي المقترح:

١١/١ الهدف من الدراسة التطبيقية للبحث:

تهدف الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث، إلى اختبار فروض البحث الرئيسية من خلال ما يتفرع منها من فروض فرعية، وذلك لتحديد مدى قبول صحة هذه الفروض من عدمه، وتحقيق الأهداف البحثية التي تسعى إليها هذه الدراسة، ومن ثم اقتراح نموذج محاسبي لقياس العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100) (•).

١١/٢ توصيف مجتمع وعينة ونطاق الدراسة التطبيقية:

لتحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث وبناء النموذج المحاسبي المقترح، حدد الباحث مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع الشركات المساهمة المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة ضمن مؤشر (EGX 100) خلال نطاق فترة الدراسة (والذي يشمل بيانات مالية فعلية ربع سنوية على مدار سلسلة زمنية تمتد لسبع سنوات مالية متتالية تبدأ من الربع الأول لعام ٢٠٠٨ وتنتهي في الربع الأول لعام ٢٠١٤). ولقد قام الباحث بانتفاء مفردات العينة وفقا لأسلوب العينة الحكمية، على أن يحكم اختيار الشركات التي تتضمنها عينة البحث الشروط التالية:

(•) يقيس المؤشر (EGX 100) أداء المائة شركة الأكثر نشاطا من مختلف القطاعات الاقتصادية بسوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من خلال قياس التغير في أسعار إغلاق الشركات دون ترجيحها برأس المال السوقي.

١. أن تكون الشركة المختارة من الشركات المتداول أسهمها والأكثر نشاطا واستقرارا في سوق الأوراق المالية، بحيث حافظت على تواجدها بالمؤشر (EGX 100) طوال نطاق فترة الدراسة، ولم يتم حذفها من هذا المؤشر في إطار المراجعة الدورية نصف السنوية التي تجريها البورصة المصرية لكافة شركات المؤشر في شهري فبراير وأغسطس من كل عام. وقد قام الباحث باستبعاد الشركات ذات النشاط غير المستقر، حتى لا يترك اختيارها ضمن الشركات الممثلة لعينة البحث، تأثيرا سلبيا على دقة وموثوقية النتائج.

٢. أن تتوافر للشركة المختارة كافة البيانات اللازمة لإجراء الاختبارات البحثية خلال نطاق فترة الدراسة.

٣. أن تكون نهاية السنة المالية للشركة المختارة في نهاية ديسمبر من كل عام لأغراض توحيد واتساق القياس، ومن ثم تستبعد الشركات التي تعد قوائمها المالية في تاريخ آخر بخلاف ذلك.

٤. أن تكون القوائم المالية السنوية وربع السنوية المنشورة للشركة المختارة هي القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements لشركات المجموعة وليست القوائم المالية المستقلة لإحدى الشركات.

٥. أن تمسك الشركة المختارة حساباتها بالعملة المحلية (الجنيه المصري)، ومن ثم تستبعد الشركات التي تمسك حساباتها بعملة بخلاف ذلك.

٦. تستبعد الشركات المدرجة في قطاعات المرافق والبنوك والخدمات المالية باستثناء البنوك مثل شركات التأمين والخدمات المالية، لما لهذه الشركات من طبيعة خاصة تقتضي معها معالجة خاصة لكل نوعية منها، فضلا عن اختلاف بيئة إعداد التقارير المالية ومكوناتها عن بقية القطاعات النوعية الأخرى.

وطبقا لذلك، فقد بلغ إجمالي حجم الشركات الممثلة في عينة البحث ٣٢ شركة(•) ، تمثل ٣٢% من مجتمع الدراسة، وتغطي معظم القطاعات الاقتصادية بسوق الأوراق المالية المصرية (إحدى عشر قطاعا من إجمالي سبعة عشر قطاعا)، بحيث يمكن الاطمئنان على دقة تمثيلها لهذا السوق، ومن ثم إمكانية تعميم النتائج التي يمكن التوصل إليها من هذه الدراسة. وبالتالي، فقد بلغ إجمالي عدد المشاهدات المتاحة للتحليل الإحصائى ٨٠٠ مشاهدة بواقع ٢٥ مشاهدة لكل شركة.

ولأغراض التحليل الإحصائي، قام الباحث بدمج الشركات المتشابهة في النشاط مع بعضها البعض لتمثل شركات ذات أنشطة صناعية وأخرى ذات أنشطة غير صناعية، حيث يرى الباحث أن تقسيم

(•) أنظر مرفق البحث [١]: بيان بأسماء ورموز الشركات الممثلة في عينة البحث (مرتبة أبجدياً بحسب نوع النشاط) وتوزيعها على القطاعات المنتمية إليها.

الشركات الممثلة في عينة البحث تقسيما اقتصاديا بحسب نوع النشاط (صناعي، وغير صناعي) يعد أكثر تعبيرا عن التقسيم بحسب القطاعات، نظرا لأن اختلاف نوع النشاط- من وجهة نظر الباحث- قد يؤثر تأثيرا ملحوظا في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بحسب ممارسات إدارة الأرباح، أكثر من اختلاف نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركات.

ويوضح الباحث من خلال الجداول [١]، [٢]، [٣]، هيكلة عملية اختيار الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية الممثلة في عينة البحث، وتوزيعها بحسب القطاعات الاقتصادية، ثم بحسب نوع النشاط، وكذلك نسب تمثيلها داخل عينة البحث.

٢/١١ أساليب جمع بيانات الدراسة التطبيقية:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة التطبيقية اللازمة لأغراض قياس متغيرات الدراسة خلال النطاق الزمني المحدد لفترة الدراسة، واختبار فروض البحث وبناء النموذج المحاسبي المقترح، على التقارير والقوائم المالية السنوية، وربع السنوية الموحدة المنشورة على بعض قواعد البيانات بالمواقع الالكترونية الرسمية للشركات الممثلة في عينة البحث، إلى جانب كتاب الإفصاح للخمسين شركة الأكثر نشاطا الصادر من البورصة المصرية، ودليل كومباس مصر Kompass Egypt لأسواق المال، وكذلك بعض المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت ذات الصلة، مثل موقع شركة مصر لنشر المعلومات (EGID)، موقع البورصة المصرية، موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة (MIST)، موقع الشركة العالمية للسمسرة في الأوراق المالية، موقع أرقام، وموقع معلومات مباشر.

٤/١١ متغيرات الدراسة ومنهجية قياسها:

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث، ولأغراض تحقيق الأهداف البحثية لهذه الدراسة، يمكن للباحث تحديد متغيرات البحث، على النحو التالي:

١/٤/١١ المتغير التابع (Y) ومنهجية قياسه:

لأغراض هذه الدراسة، اعتمد الباحث في قياس المتغير التابع لهذه الدراسة والذي يتمثل في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويرمز له بالرمز (Y)، على المنهجية المقترحة من الباحث خلال دراسته النظرية، والتي استندت في قياسها الكمي لهذا المتغير، على ما يلي:

جدول [١]

هيكلة عملية اختيار الشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية الممثلة في عينة البحث

بيان	عدد الشركات
إجمالي الشركات المدرجة بالمؤشر (EGX 100) خلال نطاق فترة الدراسة	١٦٢
إجمالي الشركات النشطة غير المستقرة خلال نطاق فترة الدراسة	(١٠٩)
إجمالي الشركات النشطة المستقرة طوال نطاق فترة الدراسة	٥٣
الشركات المستبعدة:	
المرافق	–
البنوك	(٢)
شركات الخدمات المالية (باستثناء البنوك)	(٥)
شركات تعد قوائمها المالية في ٣/٣١	(٢)
شركات تعد قوائمها المالية في ٦/٣٠	(١١)
شركات تمسك حساباتها بالدولار الأمريكي	(١)
إجمالي حجم الشركات الممثلة في عينة البحث	٣٢

* هي تلك الشركات التي تم حذفها من مؤشر (EGX 100) خلال نطاق فترة الدراسة وفقا للمراجعة الدورية نصف السنوية التي تجريها البورصة المصرية لكافة شركات المؤشر في شهري فبراير وأغسطس من كل عام.

** هي تلك الشركات التي حافظت على تواجدها بالمؤشر (EGX 100) طوال نطاق فترة الدراسة.

– المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

جدول [٢]

توزيع الشركات بحسب القطاعات الاقتصادية ونسبة تمثيلها داخل عينة البحث

نوع القطاع	عدد الشركات	نسبة التمثيل داخل عينة البحث (%)
الاتصالات	٢	%٦
الإعلام	١	%٣
الأغذية والمشروبات	٢	%٦
التشييد ومواد البناء	٢	%٦
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٦	%٢٠
السياحة والترفيه	١	%٣
العقارات	١١	%٣٤
الغاز والبترول	١	%٣
الكيماويات	٣	%١٠
المنتجات المنزلية والشخصية	١	%٣
الموارد الأساسية	٢	%٦
إجمالي حجم الشركات الممثلة في عينة البحث	٣٢	%١٠٠

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

جدول [٣]

توزيع الشركات بحسب نوع النشاط ونسبة تمثيلها داخل عينة البحث

نوع النشاط	عدد الشركات	نسبة التمثيل داخل عينة البحث (%)
صناعي	١٥	%٤٧
غير صناعي	١٧	%٥٣
إجمالي حجم الشركات الممثلة في عينة البحث	٣٢	%١٠٠

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث).

- القياس الكمي لجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية والتي يرمز لها بالرمز (Y_1)، والذي اعتمد على قياس جودة مكونات هذه الخاصية (خاصية القيمة التنبؤية، وخاصية القيمة التأكيدية).
- القياس الكمي لجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية والتي يرمز لها بالرمز (Y_2)، والذي اعتمد على قياس جودة مكونات هذه الخاصية (خاصية الحياد، خاصية الاكتمال، وخاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف).

٢/٤/١١ المتغير المستقل (MR) ومنهجية قياسه:

يتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في ممارسات إدارة الأرباح ويرمز له بالرمز (MR) وقد فرض التحليل الإحصائي للبحث، اعتماد الباحث في هذه الدراسة على نسبة ميللر-كأحد النماذج المعاصرة في الفكر المحاسبي المستخدمة للقياس الكمي لممارسات إدارة الأرباح- دون أن تمتد الدراسة التطبيقية لغيرها من نماذج القياس الأخرى، وذلك للأسباب التالية: (الدويري، ٢٠١٢).

١. إن قيام إدارة منشاة الأعمال بممارسات إدارة الأرباح سوف ينعكس مباشرة على العناصر التي يتكون منها رأس المال العامل، وذلك لأن تركيز الإدارة عند القيام بهذه الممارسات يكون في الأغلب مرتبطا باستخدام الاستحقاق قصير الأجل وهو الأسهل بالنسبة للإدارة.
٢. إن اعتماد نسبة ميللر على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كعامل حاكم، يضمن دقة القياس وذلك لأنها أقل عرضة للتلاعب أو لممارسات إدارة الأرباح.
٣. تمتاز نسبة ميللر بسهولة احتسابها إلى حد ما مقارنة بغيرها من النماذج الأخرى لقياس ممارسات إدارة الأرباح، لذا فهي تعتبر أداة عملية لقياس مثل هذه الممارسات والكشف عنها.
٤. لا تتحكم نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح الأخرى في إدارة الأرباح الحقيقية، بينما تتحكم نسبة ميللر في كلا من ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية، حيث تنعكس تلك الممارسات سواء المحاسبية أو الحقيقية بشكل متكافئ على العناصر التي يتكون منها رأس المال العامل.
٥. تحققت دراسة (Miller, 2009A) عمليا من فعالية نسبة ميللر في قياس ممارسات إدارة الأرباح والكشف عنها، وذلك من خلال اختبار هذه النسبة على بيانات فعلية لعدد ٣٥٤ شركة من الشركات التي قامت بإعادة تصوير قوائمها المالية خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠١، وقامت هذه الدراسة في ذات الوقت بتطبيق نموذج جونز المعدل على نفس بيانات هذه الشركات ولنفس فترة الدراسة، وقد أثبتت النتائج سلامة نسبة ميللر بالمقارنة مع نموذج جونز المعدل في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

وهكـذا، قـام الباحـث باسـتخدام نسـبة ميللـر (كمؤشـر لممارسـات إدارة الأرباح) للقيـاس الكمـي لممارسات إدارة الأرباح لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث على حدة وخلال كل فترة مالية ربع سنوية على مدار الخمس سنوات المالية المتتالية من نطاق فترة الدراسة والتي تبدأ من الربع الأول لعام ٢٠٠٩ وتنتهي في الربع الرابع لعام ٢٠١٣، وذلك وفقا للخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى**:

$$R1_{i,t} = \Delta WC_{i,t} / OFC_{i,t}$$

حيث

$\Delta WC_{i,t}$... التغير في رأس المال العامل للشركة i من الفترة السابقة t-1 وحتى الفترة الحالية t.

$OCF_{i,t}$... صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة الحالية t.

- **الخطوة الثانية**:

$$R2_{i,t-1} = \Delta WCi_{,t-1} / OFC_{i,t-1}$$

حيث

$\Delta WC_{i,t-1}$... التغير في رأس المال العامل للشركة i من الفترة قبل السابقة t-2 وحتى الفترة السابقةt-1 .

$OCF_{i,t-1}$... صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة السابقة t-1.

- **الخطوة الثالثة**:

$$MR_{i,t} = (R1_{i,t} - R2_{i,t-1})*100$$

حيث

$MR_{i,t}$... نسبة ميللر وهي تمثلا لنسبة المئوية لممارسات إدارة الأرباح للشركة i في الفترة الحالية t.

وبناء على نتيجة الخطوة الثالثة، يمكن حساب نسبة ميللر (MR) للشركة على مستوى إجمالي الفترات المالية الربع سنوية والبالغة ٢٠ فترة مالية، من خلال إيجاد متوسط مجموع نسبة ميللر (MR) لهذه الفترات، فإذا كانت نسبة ميللر (MR) للشركة تأخذ:

- القيمة صفر، فهذا يشير إلى عدم وجود ممارسات إدارة أرباح بالشركة.
- قيمة غير الصفر فهذا يشير إلى وجود ممارسات إدارة أرباح بالشركة، فإذا كانت نسبة ميللر موجبة فهي تشير إلى وجود ممارسات إدارة أرباح لأعلى، أي أن هناك تأثير متعمد من الإدارة إلى زيادة الأرباح عن حقيقتها، في حين إذا كانت نسبة ميللر سالبة فهي تشير إلى وجود ممارسات إدارة أرباح لأسفل، أي أن هناك تأثير متعمد من الإدارة إلى تخفيض الأرباح عن حقيقتها. وتجدر

الإشارة في هذا المقام، أنه بقدر ابتعاد هذه النسبة عن الصفر يتحدد مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركة.

ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٣/٤/١١ المتغيرات الرقابية (Industry, Size, Financial Leverage) ومنهجية قياسها:

بينت العديد من الأبحاث والدراسات التي أنطوى عليها التراث الفكري المحاسبي، أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات الحاكمة الأخرى (بخلاف ممارسات إدارة الأرباح) قد تؤثر في قياس جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهو ما اصطلح تسميتها بالمتغيرات الرقابية (أو الضابطة). وقد قام الباحث بتضمين النموذج المحاسبي المقترح بهذه الدراسة ببعض المتغيرات الرقابية، التي قد يكون لها تأثير محتمل –من وجهة نظر الباحث– على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وذلك بهدف التحكم في تأثير هذه المتغيرات على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح (المتغير المستقل) وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع)، ومن هذه المتغيرات ما يلي:

١/٣/٤/١١ نوع النشاط (Industry):

يرى الباحث أن جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، قد تختلف بين منشآت الأعمال تبعا لنوع النشاط (Industry) الذي تمارسه المنشأة سواء كان نشاطا صناعيا أو غير صناعيا، وقد يرجع ذلك لعوامل داخلية تدخل في نطاق تحكم الإدارة ويمكن تجنبها، أو لعوامل خارجية تقع خارج نطاق تحكم الإدارة ومن ثم لا يمكن تجنبها. وبهذا الشكل، يعتبر هذا المتغير متغير وهمي Dummy Variable يأخذ القيمة (١) في حالة أن نوع النشاط التي تمارسه الشركات الممثلة في عينة البحث نشاط صناعي، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كان نوع النشاط غير صناعي.

ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نوع النشاط (Industry) وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢/٣/٤/١١ حجم الشركة (Size):

تم استخدام هذا المتغير من أجل ضبط العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح (المتغير المستقل) وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع) وبيانها بصورتها الأقرب للواقع دون أي تأثير لحجم الشركة (Size) على هذه العلاقة. ولأغراض هذه الدراسة، قام الباحث بقياس حجم الشركة (Size) لكل

شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث من خلال قيمة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية كل فترة مالية.

$$Size_{i,t}=Natural\ Log\ Total\ Assets_{i,t}$$

حيث

$Size_{i,t}$... حجم الشركة i في الفترة الحالية t.

$Natural\ Log\ Total\ Assets_{i,t}$... قيمة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للشركة I في نهاية الفترة الحالية t.

ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة (Size) وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٣/٣/٤/١١ نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage):

تستخدم هذه النسبة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارات منشآت الأعمال، حيث تمثل مقياس العملية تمويل أصول المنشأة من خلال الاقتراض والدائنين، فضلا إلى اعتبارها من المؤشرات الهامة التي تبين الملاءة المالية في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة الأجل. ولأغراض هذه الدراسة، قام الباحث بقياس نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) لكل شركة من الشركات الممثلة في عينة البحث من خلال إيجاد النسبة المئوية (%) لناتج قسمة إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة.

$$Financial\ Leverage_{i,t}= (Total\ Liabilities_{i,t}/Total\ Assets_{i,t})*100$$

حيث

$Financial\ Leverage_{i,t}$... نسبة الرافعة المالية للشركة i في الفترة الحالية t.

$Total\ Liabilities_{i,t}$... إجمالي الالتزامات للشركة i في نهاية الفترة الحالية t.

$Total\ Assets_{i,t}$... إجمالي الأصول للشركة i في نهاية الفترة الحالية t.

ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٥/١١ **النموذج المحاسبي المقترح للبحث**:

يمكن للباحث التعبير عن النموذج المحاسبي المقترح للبحث، من خلال عرض الشكل التالي [١]:

الشكل [١]*

النموذج المحاسبي المقترح للبحث

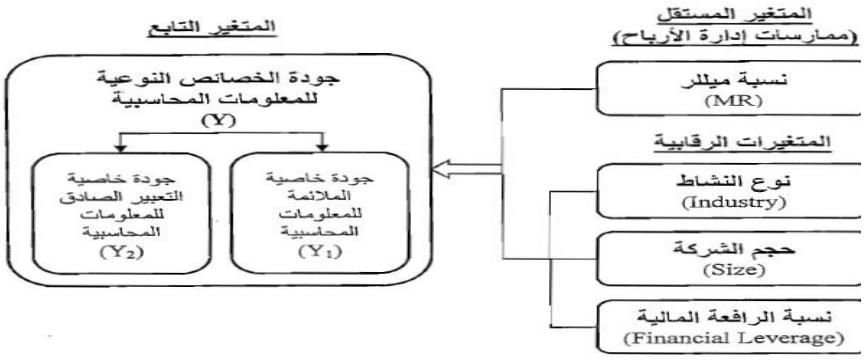

* **المصدر**: (**الشكل من إعداد الباحث**).

وهكذا، ومن خلال عرض الباحث لمتغيرات الدراسة والمنهجية المتبعة لقياسها، وكذلك التعبير من خلال الشكل (١) عن النموذج المحاسبي المقترح للبحث، يمكن للباحث صياغة النموذج المحاسبي المقترح في شكل نموذج انحدار، والذي يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{i,t}=\beta_0+\beta_1\ MR_{i,t}+\beta_2\ Industry_{i,t}+\beta_3\ Size_{i,t}+\beta_4\ Financial\ Leverage_{i,t}+\varepsilon_{i,t}$$

٦/١١ **الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات واختبار الفروض البحثية وبناء النموذج المحاسبي المقترح**:

قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (٢٢) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، وتم الاعتماد على بعض الأساليب والاختبارات الإحصائية في معالجة البيانات واختبار الفروض البحثية وبناء النموذج المحاسبي المقترح، وذلك على النحو التالي:

١/٦/١١ **أسلوب تحليل التباين** Analysis of Variance (ANOVA):

تم استخدام هذا الأسلوب لاختبار مدى وجود اختلافات وفروق بين متوسطات متغير تابع كمي Quantitative وفقا لمتغير مستقل وصفي Quantitative له ثلاث مجموعات فأكثر، وذلك كحالة (لا يوجد ممارسات إدارة أرباح، توجد ممارسات إدارة أرباح موجبة، توجد ممارسات إدارة أرباح سالبة)، ويمكن صياغة الفرضين العدمي والبديل، على النحو التالي:

الفرض العدمي ..... $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3= \ldots etc$

أي أن متوسط المتغير التابع للمجموعة الأولى= متوسط المتغير التابع للمجموعة الثانية= متوسط المتغير التابع للمجموعة الثالثة= ... الخ.

الفرض البديل... .....H_1: At least Two Means are Different

أي يوجد على الأقل زوج من المجموعات مختلف في متوسط المتغير التابع.

وتكون قاعدة الحكم بناء على مستوى المعنوية المحسوب .Sig للاختبار ويتبع توزيع (F)، فإذا كان مستوى المعنوية المحسوب أكبر من أو يساوى ٠,٠٥ فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل، أما إذا قل مستوى المعنوية المحسوب عن ٠,٠٠٥ فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.

وفي حالة قبولنا للفرض البديل، أي في حالة وجود اختلافات وفروق بين المتوسطات، فإننا نجري اختبار أقل فرق معنوي (LSD) Least Significance Difference لتحديد أزواج المجموعات المتسببة في هذه الاختلافات والفروق.

٢/٦/١١ اختبار (ت) لعينتين مستقلتين Independent Samples (T) Test:

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار مدى وجود اختلافات وفروق بين متوسطي متغير تابع وفقا لمتغير رقابي يقوم بتقسيم الشركات الممثلة لعينة الدراسة إلى مجموعتين، وذلك كحالة (شركات ذات أنشطة صناعية، وشركات ذات أنشطة غير صناعية)، ويمكن صياغة الفرضين العدمي والبديل، على النحو التالي:

الفرض العدمي..... $H_0: \mu_1 = \mu_2$

أي أن متوسط المجموعة الأولى= متوسط المجموعة الثانية، أي لا يوجد اختلاف أو فرق جوهري بين متوسطي المجموعتين.

الفرض البديل..... $H_1: \mu_1 \neq \mu_2$

أي أن متوسط المجموعة الأولى ≠ متوسط المجموعة الثانية، أي يوجد اختلاف وفرق جوهري بين متوسطي المجموعتين.

وتكون قاعدة الحكم بناء على مستوى المعنوية المحسوب .Sig للاختبار، فإذا كان مستوى المعنوية المحسوب أكبر من أو يساوى ٠,٠٥ فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل، أما إذا قل مستوى المعنوية المحسوب عن ٠,٠٥ فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل، وفي حالة قبولنا للفرض البديل تكون هذه الاختلافات والفروق لصالح المجموعة ذات أكبر متوسط.

٣/٦/١١ أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد Simple and Multiple Regression Analysis:

تم استخدام هذا الأسلوب لتحديد شكل معادلة الانحدار التي تبين تأثير متغير أو عدة متغيرات مستقلة ورقابية على متغير تابع واحد، فضلا عن اختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والرقابية وبين المتغير التابع. وجدير بالإشارة، أنه تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis عند دراسة تأثير متغير مستقل أو رقابي واحد على المتغير التابع، في حين تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis عند دراسة تأثير عدة متغيرات مستقلة ورقابية على المتغير التابع.

٤/٦/١١ أسلوب تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis:

تم استخدام هذا الأسلوب لبناء نموذج إحصائي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية ذات المعنوية والأهمية والمؤثرة على المتغير التابع. ويتميز أسلوب تحليل الانحدار المتدرج عن أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، بأنه يكتفي بالمتغيرات المستقلة والرقابية المعنوية فقط، أي ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع ويستبعد بقية المتغيرات المستقلة والرقابية الأخرى من معادلة الانحدار. وبذلك، فإن هذا الأسلوب يضمن استقلالية العوامل المفسرة الداخلة في النموذج، أي أنه يعالج مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity.

٧/١١ تحليل نتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث وبناء النموذج المحاسبي المقترح:

من واقع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، يتناول الباحث عرضا تفصيليا لنتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث وبناء النموذج المحاسبي المقترح، وذلك على النحو التالي:

١/٧/١١ نتائج اختبارات فروض البحث:

١/١/٧/١١ نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول للبحث HO1:

وقد تم صياغة هذا الفرض الرئيسي كما يلي:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تتأثر بدورها بمجموعة من المتغيرات الحاكمة الأخرى". وسيقوم الباحث باختبار صحة هذا الفرض الرئيسي من عدمه من خلال اختبار الفروض الفرعية التالية:

- **اختبار الفرضين** HO12, HO11:

تم تقسيم الشركات الممثلة في عينة البحث وفقا للمتغير المستقل (MR) والذي يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح إلى ثلاثة أقسام، شركات لها ممارسات إدارة أرباح سالبة ويرمز لها بالرمز (-١)، وشركات لها ممارسات إدارة أرباح موجبة ويرمز لها بالرمز بالرمز (١)، وأخرى لا يوجد بها ممارسات إدارة أرباح ويرمز لها بالرمز (٠). ونظرا لأن المتغير المستقل (MR) متغيرا وصفيا Qualitative له ثلاث مجموعات، والمتغيرين التابعين (Y_1)، (Y_2) متغيرين كميين Qualitative، فإن الأسلوب الإحصائي المناسب في هذه الحالة هو أسلوب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA)، وقد جاءت نتائج هذا التحليل كما موضح بالجدول [٤]:

جدول [٤]

نتائج تحليل التباين للمتغيرين التابعين (Y_1)، (Y_2) بحسب ممارسات إدارة الأرباح (MR)

متوسط المتغير التابع (Y_1)						(F) Test (٦٣٧,٢)		مستوى المعنوية	
(MR) سالبة (١-)		(MR) صفر (٠)		(MR) موجبة (١)		الإجمالي			
(Y_1)	(Y_2)	(Y_1)	(Y_2)	(Y_1)	(Y_2)	(Y_1)	(Y_2)	(Y_1)	(Y_2)
٠,١٠٤	٠,٥١٢	٠,١٢٦	٠,٥٩١	٠,٢١٦	٠,٤٨١	٠,١١٤	٠,٤٩٩	١٠,٢٣٨	٦,١١٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول [٤]، وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط المتغير التابع (Y_1) والذي يعبر عن جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، ومتوسط المتغير التابع (Y_2) والذي يعبر عن جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، بحسب ممارسات إدارة الأرباح (MR)، حيث أن قيمة (F) Test بدرجات حرية (٦٣٧,٢) قد بلغت ١٠,٢٣٨ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ و ٦,١١٥ بمستوى معنوية ٠,٠٠٢ على الترتيب ولمعرفة أي الأزواج قد تسبب في هذا الاختلاف، تم إجراء اختبار أقل فرق معنوي Least Significance Difference (LSD) للمقارنات المتعددة Multiple Comparison، وقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح بالجدول [٥]:

جدول (٥)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين متوسطات المتغيرين التابعين (Y_1)، (Y_2) بحسب ممارسات إرادة الأرباح (MR)

(MR)	سالبة (-١)		لا توجد (٠)		موجبة (١)	
	(Y_1)	(Y_2)	(Y_1)	(Y_2)	(Y_1)	(Y_2)
سالبة (-١)	-	-	-١,١٢٢*	-٠,٠٧٩*	-٠,٠١٢	٠,٠٢٩٨*
الفروق بين المتوسطات						
مستوى المعنوية			٠,٠٠٠	٠,٠٣٤	٠,١٩٣	٠,٠٢١
لا توجد (٠)			-	-	٠,١١٠*	٠,١٠٨*
الفروق بين المتوسطات						
مستوى المعنوية					٠,٠٠٠	٠,٠٠٣
موجبة (١)					-	-
الفروق بين المتوسطات						
مستوى المعنوية						

*يوجد فرق معنوي.

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول [٥]، ما يلي:

- في ضوء المقارنات المتعددة بين متوسطات المتغير التابع (Y_1)، بحسب ممارسات إدارة الأرباح (MR)، تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح (MR) الموجبة والسالبة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح وبين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح عدم وجود هذه الممارسات، فبالرجوع لنتائج الجدول. [٤]، نلاحظ أن متوسط جودة خاصية الملائمة في حالة عدم وجود ممارسات إدارة أرباح بلغ ٠,٢١٦، بينما بلغ المتوسط ٠,١٠٤، ٠,١١٩ في حالة ممارسات إدارة الأرباح السالبة والموجبة على الترتيب. وهكذا، يدل ما سبق على أن تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية يعتبر تأثيرا سلبيا، ومما يمكن معه قبول الباحث لصحة الفرض HO11.
- في ضوء المقارنات المتعددة بين متوسطات المتغير التابع (Y_2)، بحسب ممارسات إدارة الأرباح (MR)، تبين أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية بين كافة أزواج المتوسطات (أي بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح وبين تلك التي لا تمارس إدارة الأرباح، وكذلك بين

الشركات التي تمارس إدارة أرباح سالبة والتي تمارس إدارة أرباح موجبة)، وبالرجوع لنتائج الجدول [٤]، كانت أفضل حالات جودة التعبير الصادق في حالة عدم وجود ممارسات إدارة أرباح حيث بلغ المتوسط ٠,٥٩١، يلي ذلك ممارسات إدارة الأرباح السالبة حيث بلغ المتوسط ٠,٥١٢، بينما جاء في الترتيب الأخير ممارسات إدارة الأرباح الموجبة حيث بلغ المتوسط ٠,٤٨٢، مما يدل على أن تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية يعتبر تأثيرا سلبيا، ومما يمكن معه قبول الباحث لصحة الفرض HO12.

- **اختبار الفرضين** HO13، HO14:

تم تقسيم الشركات الممثلة في عينة البحث وفقا للمتغير الرقابي (Industry) والذي يعبر عن نوع النشاط إلى قسمين مستقلين، شركات ذات أنشطة صناعية وتأخذ الرمز (١)، وشركات ذات أنشطة غير صناعية وتأخذ الرمز (٠). ونظرا لأن المتغير الرقابي متغيرا وصفيا Qualitative ثنائيا Binary، والمتغير التابع متغيرا كميا Qualitative، فإن الاختبار الإحصائي المناسب في هذه الحالة هو اختبار (ت) لعينتين مستقلتين Independent Samples (T) Test، مع مراعاة أنه قبل القيام بإجراء اختبار (T) Test فإنه يجري اختبار التجانس (F)، فإذا ثبت أن العينتان متجانستان يحسب اختبار Test (T) بفرض تساوي التباين Equal Variance Assumed، أما إذا كانت العينتان غير متجانستين يحسب اختبار Test (T) بفرض عدم تساوي التباين Equal Variance not Assumed. وقد جاءت نتائج هذين الاختبارين كما هو موضح بالجدول [٦]:

جدول [٦]

نتائج اختبار التجانس (F) واختبار Test (T) للمتغيرين التابعين (Y_1)، (Y_2) باختلاف نوع النشاط (Industry)

	(Industry)	متوسط حسابي	انحراف معياري	اختبار التجانس (F)	مستوى المعنوية	اختبار (T) Test	مستوى المعنوية
(Y_1)	أنشطة صناعية	٠,١٣٣	٠,١٤	٥١,٦٩٨	٠,٠٠٠	٣,٦٩٦-	٠,٠٠٠
	أنشطة غير صناعية	٠,٠٩٧	٠,٠٩				
(Y_2)	أنشطة صناعية	٠,٥٢٠٣	٠,١٧٧	٢٢,٤٧٧	٠,٠٠٠	٣,١٦٣-	٠,٠٠٢
	أنشطة غير صناعية	٠,٤٧٩٨	٠,١٤٢				

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول [٦]، أن قيمة (F) للمتغيرين التابعين (Y_1)، (Y_2) بلغت ٥١,٦٩٨، ٢٢,٤٧٧ على الترتيب بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ لكلا منهما وهو أقل من ٠,٠١، مما يدل على أن العينتان غير متجانستين. وبذلك، بلغت قيمة (T) للمتغيرين التابعين (Y_1)، (Y_2) بفرض عدم تساوي التباين – ٣,٦٩٦ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، و–٣,١٦٣ بمستوى معنوية ٠,٠٠٢ على الترتيب، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة معنوية في جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بحسب نوع النشاط، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح الشركات ذات الأنشطة الصناعية، حيث بلغ المتوسط للمتغير (Y_1) ٠,١٣٣ بانحراف معياري قدره ٠,١٤، بينما في الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية بلغ المتوسط ٠,٠٩٧ بانحراف معياري قدره ٠,٠٩، في حين بلغ المتوسط للمتغير (Y_2) ٠,٥٢٠٣ بانحراف معياري قدره ٠,١٧٨، بينما في الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية بلغ المتوسط ٠,٤٧٩٨ بانحراف معياري قدره ٠,١٤٢، ومما يمكن معه قبول الباحث لصحة الفرضين HO13، HO14.

- **اختبار الفروض** HO15، HO16،HO17، HO18:

نظرا لأن المتغيران الرقابيان حجم الشركة (Size) ونسبة الرافعة المالية(Financial Leverage) والمتغير التابع متغيرات كمية Quantitative، فإن الأسلوب الإحصائي المناسب في هذا الحالة لقياس شكل العلاقة بين تلك المتغيرات، هو أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis. وقد جاءت نتائج هذا التحليل كما هو موضح بالجدول [٧].

ويتضح من الجدول [٧]، ما يلي:

- **نتائج تقدير المعالم واختبار** Test (T) **ومستوى المعنوية للمتغير التابع** (Y_1) **بحسب حجم الشركة** (Size):

– بلغ الحد الأدنى لجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية ٠,٢١٧ وهو ما نستنتجه من معامل الانحدار Betaلثابت الانحدار.

– ثبتت معنوية نموذج الانحدار من خلال اختبار Test (F) حيث بلغت قيمة (F) ٥,٩٢٢ بمستوى معنوية ٠,٠١٥، مما يدل على معنوية النموذج.

– ثبتت معنوية المعالم المقدرة بنموذج الانحدار من خلال اختبار Test (T) حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥.

– يتضح من قيم المعالم المقدرة وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين حجم الشركة (Size) وبين جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث أن قيمة (T) Test للمتغير الرقابي (Size) قد بلغت –٢,٤٣٤.

جدول [٧]

نتائج تقدير المعالم واختبار Test (T) ومستوى المعنوية للمتغيرين التابعين (Y_1)، (Y_2) بحسب حجم الشركة (Size) ونسبة الرافعة المالية (Financial Leverage)

المتغير التابع	بيان	معامل الانحدار Beta	اختبار Test (F)		اختبار Test (T)	
			قيمة	مستوى المعنوية	قيمة	مستوى المعنوية
(Y_1)	ثابت الانحدار	٠,٢١٧	٥,٩٢٢	٠,٠١٥	٥,٠٨٩	٠,٠٠٠
	(Size)	٠,٠٠٥-			٢,٤٣٤-	٠,٠١٥
(Y_2)	ثابت الانحدار	٠,٧٠٢	١٢,٨٣٩	٠,٠٠٠	١٢,٢٩٢	٠,٠٠٠
	(Size)	٠,٠١٠-			٣,٥٨٣-	٠,٠٠٠
(Y_1)	ثابت الانحدار	٠,١٢٤	١,٥٨٤	٠,٢٠٩	١٣,٦٤٩	٠,٠٠٠
	(Financial Leverage)	٠,٠٢٥-			١,٢٥٨-	٠,٢٠٩
(Y_2)	ثابت الانحدار	٠,٥٢٧	٧,٢٩٦	٠,٠٠٧	٤٣,٣٧٤	٠,٠٠٠
	(Financial Leverage)	٠,٠٧٢-			٢,٧٠١-	٠,٠٠٧

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

بمستوى معنوية ٠,٠١٥ كما أن معامل الانحدار Beta قد بلغ -٠,٠٠٥ وهذا يعني أن زيادة حجم الشركة (Size) بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية بقيمة ٠,٠٠٥ وبعد تقدير المعالم، يأخذ نموذج الانحدار البسيط الشكل التالي:

$$Y_1 = ٠,٢١٧ - ٠,٠٠٥Size + \varepsilon$$

ومما سبق، يمكن للباحث قبول صحة الفرض HO15.

- **نتائج تقدير المعالم واختبار**Test (T) **ومستوى المعنوية للمتغير التابع** (Y_2) **بحسب حجم الشركة** (Size):

- بلغ الحد الأدنى لجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية ٠,٧٠٢ وهو ما نستنتجه من معامل الانحدار Beta لثابت الانحدار.
- ثبتت معنوية نموذج الانحدار من خلال اختبار Test (F) حيث بلغت قيمة (F) ١٢,٨٣٩ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يدل على معنوية النموذج.

- ثبتت معنوية المعالم المقدرة بنموذج الانحدار من خلال اختبار Test (T) حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥.
- يتضح من قيم المعالم المقدرة وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين حجم الشركة (Size) وبين جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، حيث أن قيمة Test (T) للمتغير الرقابي (Size) قد بلغت -٣,٥٨٣ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠١ كما أن معامل الانحدار Beta قد بلغ -٠,٠١٠ وهذا يعني أن زيادة حجم الشركة (Size) بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بقيمة ٠,٠١٠ وبعد تقدير المعالم، يأخذ نموذج الانحدار البسيط الشكل التالي:

$$Y_2 = ٠,٧٠٢ - ٠,٠٠١ \text{ Size} + \varepsilon$$

ومما سبق، يمكن للباحث قبول صحة الفرض HO16.

- **نتائج تقدير المعالم واختبار** Test (T) **ومستوى المعنوية للمتغير التابع** (Y_1) **بحسب نسبة الرافعة المالية** (Financial Leverage):

- بلغ الحد الأدنى لجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية ٠,١٢٤ وهو ما نستنتجه من معامل الانحدار Beta لثابت الانحدار.
- ثبتت عدم معنوية نموذج الانحدار من خلال اختبار Test (F) حيث بلغت قيمة (F) ١,٥٨٤ بمستوى معنوية ٠,٢٠٩ وهو أكبر من ٠,٠٥، مما يدل على عدم معنوية النموذج.
- ثبتت عدم معنوية المعالم المقدرة بنموذج الانحدار من خلال اختبار Test (T) حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥.
- يتضح من قيم المعالم المقدرة عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) وبين جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث أن قيمة Test (T) بلغت -١,٢٥٨ بمستوى معنوية ٠,٢٠٩. وبعد تقدير المعالم، يأخذ نموذج الانحدار البسيط الشكل التالي:

$$Y_1 = ٠,١٢٤ - ٠,٠٢٥ \text{Financial Leverage} + \varepsilon$$

ومما يؤدي ما سبق، إلى رفض الباحث لصحة الفرض HO17.

- **نتائج تقدير المعالم واختبار** Test (T) **ومستوى المعنوية للمتغير التابع** (Y_2) **بحسب نسبة الرافعة المالية** (Financial Leverage):

- بلغ الحد الأدنى لجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية ٠,٥٢٧ وهو ما نستنتجه من معامل الانحدار Beta لثابت الانحدار.
- ثبتت معنوية نموذج الانحدار من خلال اختبار Test (F) حيث بلغت قيمة (F) ٧,٢٩٦ بمستوى معنوية ٠,٠٠٧، مما يدل على معنوية النموذج.
- ثبتت معنوية المعالم المقدرة بنموذج الانحدار من خلال اختبار Test (T) حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥.
- يتضح من قيم المعالم المقدرة وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) وبين جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، حيث أن قيمة Test(T) للمتغير الرقابي (Financial Leverage) قد بلغت -٢,٧٠١ بمستوى معنوية ٠,٠٠٧ وهو أقل من ٠,٠١، كما أن معامل الانحدار Beta قد بلغ -٠,٠٧٢، وهذا يعني أن زيادة نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بقيمة ٠,٠٧٢. وبعد تقدير المعالم، يأخذ نموذج الانحدار البسيط الشكل التالي:

$$Y_2 = ٠,٥٢٧ - ٠,٠٧٢ \text{Financial Leverage} + \varepsilon$$

ومما سبق، يمكن قبول الباحث لصحة الفرض HO18.

٢/١/٧/١١ نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني للبحث HO2:

وقد تم صياغة هذا الفرض الرئيسي كما يلي:

"يوجد اختلاف ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باختلاف نوع النشاط (أنشطة صناعية-أنشطة غير صناعية) للشركات الممثلة في عينة البحث". وسيقوم الباحث باختبار صحة هذا الفرض الرئيسي من عدمه من خلال اختبار الفرضين الفرعيين التاليين:

- **اختبار الفرضين** HO21، HO22:

لاختبار هذين الفرضين، فإن الأسلوب الإحصائي المناسب هو أسلوب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA)، وقد جاءت نتائج هذا التحليل مقارنة بين الشركات ذات الأنشطة الصناعية والشركات ذات الأنشطة غير الصناعية، كما موضح بالجدول [٨].

ويتضح من الجدول [٨]، ما يلي:

- **نتائج تحليل التباين للمتغير التابع** (Y_1) **بحسب ممارسات إدارة الأرباح** (MR):

– لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية في الشركات ذات الأنشطة الصناعية بين متوسطات المتغير التابع (Y_1) والذي يعبر عن جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية بحسب المتغير المستقل (MR) والذي يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن قيمة Test (F) بدرجات حرية (٣٣٧,٢) قد بلغت ٠,٠٧٤ بمستوى معنوية ٠,٧٨٥.

جدول [٨]

نتائج تحليل التباين للمتغيرين التابعين ،(Y_2) (Y_1) بحسب ممارسات إدارة الأرباح (MR)

المتغير التابع	(Industry)	متوسط المتغير التابع				(F) *Test	مستوى المعنوية
		(MR) سالبة (١-)	(MR) صفر (٠)	(MR) موجبة (١)	الإجمالي		
(Y_1)	أنشطة صناعية	٠,١٣٠	–	٠,١٣٤	٠,١٣٣	٠,٠٧٤	٠,٠٧٨٥
	أنشطة غير صناعية	٠,٠٨٤	٠,٢٢٦	٠,٠٩٥	٠,٠٩٧	٢٢,٧٣٥	٠,٠٠٠
(Y_2)	أنشطة صناعة	٠,٥٦٥	–	٠,٤٩٠	٠,٥٢٠	١٣,٤٠٣	٠,٠٠٠
	أنشطة غير صناعية	٠,٤٧٢	٠,٥٩١	٠,٤٧٣	٠,٤٧٩٨	٦,٦٧٤	٠,٠٠١

* درجات الحرية لاختبار Test (F) للمتغير (Y_1) (٣٣٧,٢) وللمتغير (Y_2) (٢٩٨,١).

– المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

– توجد اختلافات ذات دلالة معنوية في الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية بين متوسطات المتغير التابع (Y_1) والذي يعبر عن جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية بحسب المتغير المستقل (MR) والذي يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن حيث أن قيمة Test (F) بدرجات حرية (٣٣٧,٢) قد بلغت ٢٢,٧٣٥ بمستوى معنوية ٠,٠١٧، وكانت هذه الاختلافات لصالح الشركات التي لا يوجد بها ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين الشركات التي تمارس إدارة أرباح سالبة وتلك التي تمارس إدارة أرباح موجبة.

وهكذا، فإن ممارسات إدارة الأرباح يظهر تأثيرها السلبي على جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية في الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية، بينما يكون هذا التأثير غير معنوي في الشركات ذات الأنشطة الصناعية، مما يمكن معه قبول الباحث لصحة الفرض HO21.

- **نتائج تحليل التباين للمتغير التابع (Y_2) بحسب ممارسات إدارة الأرباح** (MR):

- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية في الشركات ذات الأنشطة الصناعية بين متوسطات المتغير التابع (Y_2) والذي يعبر عن جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بحسب المتغير المستقل (MR) والذي يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن قيمة Test (F) بدرجات حرية (٢٩٨,١) قد بلغت ١٣,٤٠٣ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠. ويلاحظ أن كافة الشركات ذات الأنشطة الصناعية تمارس إدارة الأرباح، وقد وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين ممارسات الأرباح السالبة والموجبة، وقد كانت هذه الاختلافات لصالح الممارسات السالبة.
- توجد اختلافات ذات دلالة معنوية في الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية بين متوسطات المتغير التابع (Y_2) والذي يعبر عن جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بحسب المتغير المستقل (MR) والذي يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن قيمة Test (F) بدرجات حرية (٢٩٨,١) قد بلغت ٦,٦٧٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠١. وقد وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح وبين تلك التي تمارس إدارة الأرباح، وكانت هذه الاختلافات لصالح الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح ، ولم توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح السالبة والموجبة.

ومما سبق، يمكن قبول الباحث لصحة الفرض HO22.

٢/٧/١١ نتائج بناء النموذج المحاسبي المقترح باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis:

لدارسة تأثير كافة المتغيرات المستقلة والرقابية والتي تتمثل في ممارسات إدارة الأرباح (MR)، نوع النشاط (Industry)، حجم الشركة (Size)، ونسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) في آن واحد على المتغير التابع والذي يتمثل في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Y)، لغرض بناء النموذج المحاسبي المقترح للبحث، فقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis. وقد جاءت نتائج هذا الأسلوب كما هو موضح بالجدول [٩]:

جدول [٩]

نتائج أسلوب الانحدار المتعدد

بيان	معامل الانحدار Beta	اختبار (F) Test		اختبار (T) Test	
		قيمة	مستوى المعنوية	قيمة	مستوى المعنوية
ثابت الانحدار	٠,٤٣٥	٩,٣٠٠	٠,٠٠٠	٩,٩٦٨	٠,٠٠٠
(MR)	٠,٠٠٥-			٢,١٩٥-	٠,٠٣٢
(Industry)	٠,٠٤٣			٤,٨١٧	٠,٠٠٠
(Size)	٠,٠٠٧-			٣,١٦٥-	٠,٠٠٢
(Financial Leverage)	٠,٠٠١			٠,٠٤١	٠,٩٦٧

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

وبعد تقدير المعالم، يأخذ نموذج الانحدار المتعدد الشكل التالي:

$$Y= 0.435-0.005\ MR+ 0.043\ Industry-0.007\ Size+ 0.001\ Financial\ Leverage +\varepsilon$$

- **اختبار معنوية النموذج**:

ثبتت معنوية نموذج الانحدار المتعدد من خلال اختبار (F) Test حيث بلغت قيمة (F) ٩,٣٠٠ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠١، مما يدل على معنوية النموذج ككل.

- **اختبار معنوية المعلمات المقدرة**:

يتضح من الجدول [٩]، ما يلي:

- ثبتت معنوية ثابت الانحدار، حيث بلغ معامل الانحدار Beta ٠,٤٣٥، كما بلغت قيمة (T) Test المصاحبة له ٩,٩٦٨ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠١، وهو يمثل الحد الأدنى لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)) في حالة أن كافة المتغيرات المستقلة والرقابية مساوية للصفر.
- ثبتت معنوية المتغير المستقل (MR) والذي يشير إلى ممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة (T) Test المصاحبة له ٢,١٩٥- بمستوى معنوية ٠,٠٣٢، كما أن قيمة معامل الانحدار Beta لهذا المتغير سالبة وبلغت ٠,٠٠٥-، وهو ما يشير إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر تأثيرا سلبيا على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)).

- ثبتت معنوية المتغير الرقابي (Industry) والذي يشير إلى نوع النشاط، حيث بلغت قيمة (T Test) المصاحبة ٤,٨١٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، كما أن قيمة معامل الانحدار Beta لهذا المتغير موجبة وبلغت ٠,٠٤٣، وهو ما يشير إلى أن جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)) تزيد بهذه القيمة في حالة الشركات ذات الأنشطة الصناعية.
- ثبتت معنوية المتغير الرقابي (Size) والذي يشير إلى حجم الشركة، حيث بلغت قيمة (T) Test المصاحبة له -٣,١٦٥ بمستوى معنوية ٠,٠٠٢، مما يدل على أن حجم الشركة يؤثر تأثيرا عكسيا على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)).
- ثبتت عدم معنوية المتغير الرقابي (Financial Leverage) والذي يشير إلى نسبة الرافعة المالية، حيث بلغت قيمة (T) Test المصاحبة له ٠,٠٤١ بمستوى معنوية ٠,٩٦٧.

ونظرا لعدم معنوية المتغير الرقابي (Financial Leverage)، وهو ما يؤخذ على نموذج الانحدار المتعدد السابق، لذا فقد تم الاستعاضة عنه بنموذج الانحدار المتدرج، والذي يكتفي هذا النموذج فقط بالمتغيرات المعنوية، أي ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع ويستبعد بقية المتغيرات المستقلة والرقابية الأخرى من معادلة الانحدار.

٣/٧/١١ نتائج بناء النموذج المحاسبي المقترح باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis واختبارات صلاحية النموذج:

جاءت نتائج أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis، كما هو موضح بالجدول [١٠]:

جدول [١٠]

نتائج أسلوب الانحدار المتدرج

بيان	معامل الانحدار Beta	اختبار (F) Test		اختبار (T) Test		معامل تضخم التباين (VIF)
		قيمة	مستوى المعنوية	قيمة	مستوى المعنوية	
ثابت الانحدار	٠,٤٣٥	١٢,٤١٩	٠,٠٠٠	١٠,٧٤٧	٠,٠٠٠	
(MR)	-٠,٠٠٥			-٢,١٩٦	٠,٠٣٢	١,٠١٦
(Industry)	٠,٠٤٣			٤,٨٣٩	٠,٠٠٠	١,٠٠١
(Size)	-٠,٠٠٧			-٣,٧٢٤	٠,٠٠٠	١,٠٠٧

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

وبعد تقدير المعالم، يأخذ نموذج الانحدار المتدرج الشكل التالي:

$$Y= 0.435-0.005\ MR+ 0.043\ Industry- 0.007\ Size+ \varepsilon$$

- **اختبار معنوية النموذج**:

ثبتت معنوية نموذج الانحدار المتدرج من خلال اختبار Test (F) حيث بلغت قيمة (F) ١٢,٤١٩ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠١، ويدل على معنوية النموذج ككل.

- **اختبار معنوية المعلمات المقدرة**:

يتضح من الجدول [١٠]، ما يلي:

- ثبتت معنوية ثابت الانحدار، حيث بلغ معامل الانحدار Beta ٠,٤٣٥، كما بلغت قيمة (T) Test المصاحبة له ١٠,٧٤٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠١، وهو يمثل الحد الأدنى لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)) في حالة أن كافة المتغيرات المستقلة والرقابية مساوية للصفر.
- ثبتت معنوية المتغير المستقل (MR) والذي يشير إلى ممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة Test (T) المصاحبة له -٢,١٩٦ بمستوى معنوية ٠,٠٣٢، كما أن قيمة معامل الانحدار Beta لهذا المتغير سالبة وبلغت -٠,٠٠٥، وهو ما يشير إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر تأثيرا سلبيا على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)).
- ثبتت معنوية المتغير الرقابي (Industry) والذي يشير إلى نوع النشاط، حيث بلغت قيمة (T Test) المصاحبة ٤,٨٣٩ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، كما أن قيمة معامل الانحدار Beta لهذا المتغير موجبة وبلغت ٠,٠٤٣، وهو ما يشير إلى أن جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)) تزيد بهذه القيمة في حالة الشركات ذات الأنشطة الصناعية.
- ثبتت معنوية المتغير الرقابي (Size) والذي يشير إلى حجم الشركة، حيث بلغت قيمة Test (T) المصاحبة له -٣,٧٢٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، مما يدل على أن حجم الشركة يؤثر تأثيرا عكسيا على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)).

- **اختبارات صلاحية النموذج**:

- اختبار مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity:

اختبر الباحث مدى وجود مشكلة الازدواج الخطى Multicollinearity من عدمه في نموذج الانحدار المتدرج المقدر، باستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) والذي يقيس مدى الازدواج الخطي (أي الارتباط) بين المتغيرات المستقلة والرقابية معا والمقبولة بالنموذج، ويرى أصحاب الخبرة في المجال الإحصائي أنه كلما كانت قيمة (VIF) أقل من ١٠، فإن ذلك يعد مبررا كافيا للحكم على أن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة الازدواج الخطي. وبفحص قيم (VIF) الواردة

بالجـدول [١٠]، تبـين أنهـا قـد بلغـت ١,٠١٦ للمتغـير المسـتقل (MR)، و ١,٠٠١ للمتغـير الرقـابي (Industry)، و ١,٠٠٧ للمتغير الرقابي (Size)، وهي قيم أقل بكثير من القيمة ١٠ مما يدل على أن نموذج الانحدار المتدرج المقدر لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية الداخلة في هذا النموذج.

- اختبار جودة توفيق النموذج Goodness of Fit:

اختبر الباحث جودة توفيق Goodness of Fit نموذج الانحدار المتدرج المقدر، بإجراء اختبار (ت) لمجموعتين مترابطتين Paired Samples (T) Testبين القيم المتوقعة من النموذج والقيم الفعلية لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)). وقد جاءت نتائج هذا الاختبار، كما هو موضح بالجدول [١١]:

جدول [١١]

نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مترابطتين

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair1 Y-PRE-1	-00001722	.11170978	.00441572	-.00868829	.00865385	-.004-	639	.997

– المصدر: (الجدول من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

حيث

Y... القيمة الفعلية لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)).

PRE-1... القيمة المتوقعة لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع(Y)) من النموذج.

ويتضح من الجدول [١١]، أن قيمة Test (T) قد بلغت -٠,٠٠٥ بمستوى معنوية ٠,٩٩٧ وهو أكبر من ٠,٠٠٥، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين القيمة الفعلية لجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (المتغير التابع (Y)) والقيمة المتوقعة من النموذج، ومن ثم يدل على جودة توفيق نموذج الانحدار المتدرج المقدر.

وهكذا، يمكن للباحث القول بأن نموذج الانحدار المتدرج المقدر للعلاقة بين المتغير التابع وبين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية هو نموذج جيد التوفيق، كما أنه لا توجد بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية مشكلة الازدواج الخطي، ومن ثم يمكن الاعتماد على هذا النموذج بتطبيقه على الشركات المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية بمختلف القطاعات الاقتصادية.

١٢. نتائج البحث:

في ضوء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، والتي قام بها الباحث لأغراض اختبار الفروض البحثية، وبناء النموذج المحاسبي المقترح لهذه الدراسة، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١٢/١ من واقع نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول للبحث HOI الخاص بدراسة اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين المتغير المستقل (ممارسات إدارة الأرباح) والمتغيرات الرقابية (نوع النشاط، حجم الشركة، ونسبة الرافعة المالية) وبين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الممثلة في عينة البحث، تبين للباحث ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح وبين جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح، بينما لم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح الموجبة وتلك التي تمارس إدارة الأرباح السالبة. وقد تبين وجود تأثيرا سلبيا لممارسات إدارة الأرباح على جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية.
- وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح والشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح وبين جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح، كما تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح السالبة والشركات التي تمارس إدارة الأرباح الموجبة لصالح الشركات التي تمارس إدارة الأرباح السالبة. وقد تبين وجود تأثيرا سلبيا لممارسات إدارة الأرباح على جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية.
- وجود فروق ذات دلالة معنوية في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) بحسب نوع النشاط (Industry) الذي تمارسه الشركات الممثلة في عينة البحث (شركات ذات أنشطة صناعية، شركات ذات أنشطة غير صناعية)، وكانت هذه الفروق والاختلافات لصالح الشركات ذات الأنشطة الصناعية، مما يدل على وجود تأثيرا إيجابيا لنوع النشاط (Industry) وبالأخص للشركات ذات الأنشطة الصناعية على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- وجود فروق ذات دلالة معنوية في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (جودة خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية) بحسب حجم الشركة (Size). وقد تبين وجود تأثيرا عكسيا لحجم الشركة (Size) على جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- لم توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) للشركات الممثلة في عينة البحث وجودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية، بينما وجدت علاقة عكسية

ذات دلالة معنوية بين نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage) وجودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية.

٢/١٢ من واقع نتائج اختبار الفرض الرئيسي الثاني للبحث HO2 الخاص بدراسة وجود اختلاف حول اتجاه والدلالة المعنوية للعلاقات السببية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باختلاف نوع النشاط (صناعي-غير صناعي) للشركات الممثلة في عينة البحث، تبين للباحث ما يلي:

- لم توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين الشركات ذات الأنشطة الصناعية وبين جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية بحسب ممارسات إدارة الأرباح.
- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية سلبية للشركات ذات الأنشطة الصناعية وبين جودة خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية بحسب ممارسات إدارة الأرباح، وكانت هذه الاختلافات لصالح الشركات التي لا يوجد بها ممارسات إدارة الأرباح، بينما لم توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح السالبة وتلك التي تمارس إدارة الأرباح الموجبة.
- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية سلبية بين الشركات ذات الأنشطة الصناعية وبين جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بحسب ممارسات إدارة الأرباح. وقد تبين أن كافة الشركات ذات الأنشطة الصناعية تمارس إدارة الأرباح، وقد وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح السالبة والموجبة، وقد كانت هذه الاختلافات لصالح الممارسات السالبة.
- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية سلبية في الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية وبين جودة خاصية التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية بحسب ممارسات إدارة الأرباح. وقد وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح وبين تلك التي تمارس إدارة الأرباح، وكانت هذه الاختلافات لصالح الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح ولم توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين ممارسات إدارة الأرباح السالبة والموجبة.

١٢/٣ لدارسة تأثير كافة المتغيرات المستقلة والرقابية في آن واحد على المتغير. التابع، لغرض بناء النموذج المحاسبي المقترح للبحث، تم بناء نموذج انحدار متعدد، وقد ثبتت عدم معنوية المتغير الرقابي نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage). وبإعادة النموذج باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج، تبين أن المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع (Y) هي (ممارسات إدارة الأرباح (MR)، نوع النشاط (Industry)، حجم الشركة (Size))، حيث ثبت من النتائج أن ممارسات إدارة الأرباح (MR) لها تأثيرا سلبيا على المتغير التابع، كما تبين أن نوع النشاط (Industry) وبالأخص الشركات ذات الأنشطة الصناعية لها تأثيرا إيجابيا على المتغير التابع، في حين تبين وجود

تأثيرا عكسيا لحجم الشركة (Size) على المتغير التابع. وقد اجتاز النموذج اختباري مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity وجودة توفيق النموذج Goodness of Fit، ومن ثم يمكن الاعتماد عليه بتطبيقه على الشركات المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية بمختلف القطاعات الاقتصادية.

وجدير بالإشارة، فقد فرض التحليل الإحصائي للبحث، قيام الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية على بيانات مالية فعلية ربع سنوية للشركات الممثلة في العينة خلال نطاق فترة الدراسة، وكنتيجة لعدم تماثل الظروف الاقتصادية السائدة في كل فترة مالية عن غيرها من الفترات المالية الأخرى، فإن الباحث يعلم تماما أن ذلك الأمر قد يشكل أحد القيود التي تؤثر سلبا في بعض الحالات على دقة النتائج.

١٣. توصيات البحث:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج، يمكن للباحث اقتراح التوصيات التالية:

١/١٣ يوصي الباحث بضرورة حرص مجالس إدارات والإدارات العليا للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لرفع مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وإحياء أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، بهدف زيادة دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وما ينتج عن ذلك من كفاءة تخصيص الموارد المحدودة من ناحية، وزيادة كفاءة سوق المال المصري من ناحية أخرى، وذلك من خلال الاستفادة من النتائج التي توصل إليها الباحث من دراسته التطبيقية، بشأن التأثير السلبي لممارسات إدارة الأرباح على جودة هذه الخصائص، وما يصاحب ذلك من الإضرار بمصالح المستثمرين وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

٥/١٣ يرى الباحث أن قضية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مازالت في حاجة إلى مزيد من البحث وبخاصة في البيئة المحاسبية المصرية، حيث يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية خاصة فيما يتعلق بقياس وتقييم مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بقطاعات المرافق والبنوك والخدمات المالية باستثناء البنوك، وكذلك دراسة العلاقة بين جودة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ودراسة العلاقة بين خطر التقاضي وتأثير البيئة التشريعية والمهنية على مستوى جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

مراجع البحث:

١. المراجع باللغة العربية:

أ. إبراهيم، سماسم كامل موسى [2011]، "دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها–دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، السنة الخامسة عشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، ديسمبر، ص ص.437–499.

ب. إبراهيم، نهلة محمد السيد [2008]، "تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية– دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

ج. الدويري، صفوت مصطفى محمد إبراهيم [2012]، "آثر التطبيق الإلزامي لقواعد الحوكمة ومعايير المحاسبة المصرية الجديدة على إدارة الأرباح– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، السنة السادسة عشر، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص. ٦٣٥– ٧٢٧.

الرسيني، وليد بن فهد بن عبد العزيز [٢٠١٠]، "أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية– دراسة اختبارية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثاني، الجزء الثاني، ديسمبر، ص ص. ٧١– ١٣٧.

سلامة، صلاح حسن على [٢٠١١]، "مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، السنة الخامسة عشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، ديسمبر، ص ص. ٢٣٥– ٤٣٥.

سلامة، صلاح حسن علي [٢٠١٠]، "نموذج محاسبي مقترح لقياس إدارة الأرباح"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، السنة الرابعة عشر، العدد الأول، الجزء الثاني، يوليو، ص ص. ١– ١٩٦.

عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح محمد [٢٠٠٧]، "إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح–دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، ديسمبر، ص ص. ١٩١– ٢٧٢.

عيسى، سمير محمد كامل [٢٠٠٨]، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح– مع دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخامس والأربعون، يوليو، ص ص. ١٤١– ١٧٣.

معايير المحاسبة المصرية [٢٠٠٦]، "إطار إعداد وعرض القوائم المالية"، وزارة الاستثمار، ص ص. الإطار ١-الإطار ٢٢.

د. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم [٢٠١٣]، "نموذج مقترح لقياس العلاقة بين جودة لجان المراجعة وإدارة الأرباح- دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الخمسون، يوليو، ص ص. ٣٥٥- ٤١٦.

هـ. القثامي، فواز سفير، والخيال، توفيق بن عبد المحسن [٢٠١٠]، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد السابع والأربعون، يناير، ص ص ٢٤١- ٣١٠.

٢. المراجع باللغة الإنجليزية:

Abdelghany, Kaled Elmoatasem [2005], "Measuring the Quality of Earnings", Managerial Auditing Journal, Vol. 20, No.9, pp. 1001-1015.

Algharaballi, Eiman [2013], "Earnings Management Practices and Subsequent Firm Performance of Companies Listing on the Kuwait Stock Exchange (KSE)", Unpublished Ph.D. Thesis, University of Southern Queensland, Australia.

Barua, Abhijit [2006], "Using the FASB's Qualitative Characteristics in Earnings Quality Measures", Available at: http://etd.lsu.edu/docs/avaiIabIe/etd-03172006-101515/unrestricted/Barua_dis.pdf., May, pp.i-69.

Braam, Geert & Beest, Ferdy [2013], "Conceptually-Based Financial Reporting Quality Assessment: An Empirical Analysis on Quality Differences Between UK Annual Reports and US 10-K Reports", Working Paper, Institute for Management Research (Creating Knowledge for Society), Radboud University Nijmegen, The Netherlands, December, pp. 13-70.

Beest, Ferdy Van et al. [2009], "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Nijmegen Center for Economics (NiCE) Working Paper, Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, The Netherlands, December, pp. 13-70.

Chen, Linda H. [2013], "Income Smoothing, Information Uncertainty, Stock Returns, and Cost of Equity", Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies, Vol. 16, No.3, April, pp.9-108.

Chong, Gin [2013], "Detecting Fraud: What are Auditors' Responsibilities?", The Journal of Corporate Accounting & Finance, Vol. 24, No.2, January/February, pp.47-53.

Clikeman, Paul M. [2003], "Where Auditors Fear to Tread: Internal, Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of

Earnings Management and in Searching for Signs of its Use", Internal Auditor Journal, August, pp.75-79.

DeAngelo, Linda Elizabeth [1986], "Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders", The Accounting Review, Vol. LXI, No.3, July, pp.400-420.

Dechow, Patricia M. et al. [1995], "Detecting Earnings Management", The Accounting Review, Vol. 72, No.2, April, pp. 193-225.

Dechow, Patricia M. & Skinner, Douglas J. [2000], "Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators, Accounting Horizons, Vol. 14, No.2, June, pp. 235-250.

Donelson, Dain C. et al. [2013], "Discontinuities and Earnings Management: Evidence from Restatements Related to Securities Litigation", Contemporary Accounting Research, Vol.30, No. 1, Spring, pp.242-268.

Dou, Yiewei et al. [2013], "Relationship -Specificity, Contract Enforceability, and Income Smoothing", The Accounting Review, Vol. 88, No.5, September, pp. 1629-1656.

Farrell, Kathleen A. et al. [2013], "What are the Characteristics of Firms that Engage in Earnings Per Share Management Through Share Repurchases?", Corporate Governance: An International Review, Vol. 21, No.4, pp.334- 350.

Francis, Jennifer et al. [2004], "Costs of Equity and Earnings Attributes", The Accounting Review, Vol. 79, No.4, pp. 967-1010.

Ghosh, Aoke et al. [2010], "Corporate Boards, Audit Committees, and Earnings Management: Pre-and post-SOX Evidence", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 37, No. 9, November/December, pp. 1145-1176.

Graham, John R. et al. [2005], "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", Journal of Accounting & Economics, Vol. 40, No. 1-3, January, pp. 1-72.

He, Daoping Steven et al. [2010], "Earnings Management and the Performance of Seasoned Private Equity Placements - Evidence from Japanese Issuers", Managerial Auditing Journal, Vol. 25, No.6, pp. 569-590.

He, Lerong & Yang, Rong [2014], "Does Industry Regulation Matter? New Evidence on Audit Committees and Earnings Management", Journal of Business Ethics, No. l23, pp. 573-589.

Healy, Paul M. [1985], "The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions", Journal of Accounting and Economics, Vol. 7, pp. 85-107.

Healy, Paul M. St. Wahlen, James, M. [1999], "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting", Accounting Horizons, Vol. 13, No.4, December, pp.365-383.

Hillegeist,. Stephen [2011],. "Earnings Management to Avoid Dept Covenant Violations and Future. Performance", Available at:
http://wpcarey.asu.edu/sites/default/files/uploads/accountingdegrees/Stephen-HiiIegeist.pdf., December, pp. 1-5.2..

Huang, Henry He et al. [2013], "Shareholder Rights; Insider Ownership and Earnings Management ", ABACUS;, Vol. 49, No. l, pp. 46-73.

International Accounting Standards Board [IASB] [2010], "Conceptual Framework for Financial Reporting 2010", IFRS Foundation Publications Department,Available at: www.ifrs.org/News/Press-Releases/Documents/ConceptualFW2010vb.pdf., September, pp. 1-66.

Jackson, Scott B. & Pitman, Marshall K. [2001], "Auditors and Earnings Management", The CPA Journal, Available at: www.nysscpa.org/cpajoumal/2001/0700/features/f073801.htm.

Jones, Jennifer J. [1991], "Earnings Management During Import Relief Investigations", Journal of Accounting Research, Vol. 29, No.2, Autumn, pp. 193-228.

Kim,. Jeong-Bon et al. [2007], "Voluntary Audits and the Cost of Debt Capital for Privately Held Firms Korean evidence", Available at: file:///C:/Users/Sony/Downloads/SSRN-id773809.pdf, October, pp. 1-38.

Lin, Teng et al. [2013], "Earnings Management and the Role of the Audit Committee: An Investigation of the Influence of Cross-Listing and Government Officials on the Audit Committee", Journal of Management and Governance, without pages number.

Lo, Kin [2008], "Earnings Management and Earnings Quality", Journal of Accounting and Economics, Vol. 45, pp.350-357.

Maines, Laureen A. & Wahlen, James M. [2006], "The Nature of Accounting Information Reliability: Inferences from Archival and Experimental Research", Accounting Horizons, Vol.20, No.4, December, pp. 399-425.

Meulen, Sofie Van Der et al. [2007], "Attribute Differences Between US GAAP and IFRS Earnings; An Exploratory Study", The International Journal of Accounting, Vol.42, pp. 123-142.

Miller, James E. [2009A], The Miller Ratio (MR): A Tool for Practitioners and Regulators to Detect for the Possibility of Earnings Management (EM)", The Journal of Applied Business Research, Vol. 25, No. 1, January/February, pp. 139-144.

Miller, James E. [2009BJ, "The Development of the Ratio (MR): A Tool to Detect for the Possibility of Earnings Management (EM)", Journal of Business & Economics Research, Vol.7, No. 1, January, pp.79-90.

Mohanram, Partha S. [2003], "How to Manage Earnings Management?", Accounting World, October, pp. 13-19.

Nobes, Christopher W. & Stadler, Christian [2014], "The Qualitative Characteristics of Financial Information, and Managers' Accounting Decisions: Evidence from IFRS Policy Changes", Available at:
http://www.ifrs.org/IFRS-Research/2014/Documents/Paper%20-%20%20Qualitative %20characteristics.pdf., September, pp. 1-46.

Paladino, Bob [2013], "Improve Earnings by Shifting Finance Department Resouces to Corporate Performance Management Services", The Journal of Corporate Accounting & Finance, Vol.24, No.4, May/June, pp. 67-81.

Rahman, Md. Musfiqur et al. [2013], "Techniques, Motives and Controls of Earnings Management", International Journal of Information Technology and Business Management (JITBM), Vol. 11, No. 1, March, pp.22-34.

Roychawdhury, Sygata [2006], "Earnings Management through Real Activities Manipulation, Journal of Accounting and Economics, Vol.42, No.3, pp.335-370.

Saleh, Norman Mohd & Ahmed, Kamran [2005], "Earnings Management of Distressed Firms during Dept Renegotiation", Accounting and Business Research, Vol. 35, No. 1, pp. 69-86.

Schipper, Katherine [1989], "Commentary on Earnings Management", Accounting Horizons, Vol. 3, No. 4, December, pp. 91-102.

Sun, Lan [2012], "Executive Compensation and Contract-Driven Earnings Management", Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance (AAMJAF), Vol. 8, No.2, pp. 111-127.

Sun, Yan et al. [2013], "Shareholder Activism and Earnings Management Incentives: An Empirical Examination of Shareholder Proposals in the United States", Journal of International Financial Management & Accounting, Vol.24, No.3, pp.234-260.

Visvanathan, Gnanakumar [2008], "Corporate Governance and Real Earnings Management ", Academy of Accounting & Financial Studies Journal, Vol. 12, No. 1, pp.9-22.

Yee, Kenton K. [2006], "Earnings Quality and the Equity Risk Premium: A Benchmark Model", Contemporary Accounting Research, Vol. 23, No. 3, June, pp. 1-49.

٣. المواقع الإلكترونية ذات الصلة على شبكة الانترنت:

- موقع أرقام www.argaam.com.
- موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg.
- موقع الشركة العالمية للسمسرة في الأوراق المالية www.elalamiasb. com .
- موقع شركة مصر لنشر المعلوماتwww.egidegypt.com (EGID).
- موقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارةwww.mistnews.com (MIST).
- موقع معلومات مباشر www.mubasher.info.

مرفقات البحث

مرفق البحث [١]

بيان أسماء ورموز الشركات الممثلة في عينة البحث (مرتبة أبجديا بحسب نوع النشاط) وتوزيعها على القطاعات المنتمية إليها

م	اسم الشركة	رمز الشركة	نوع القطاع
أولا: الشركات ذات الأنشطة الصناعية			
١	أسيك للتعدين (أسكوم).	ASCM	الموارد الأساسية
٢	أوراسكوم للإنشاء والصناعة.	OCIC	التشييد ومواد البناء
٣	جنوب الوادي للأسمنت.	SVCE	التشييد ومواد البناء
٤	العز لصناعة حديد التسليح (تغيرت إلى حديد عز).	ESRS	الموارد الأساسية
٥	سماد مصر (ايجيفرت).	SMFR	الكيماويات
٦	السويدي للكابلات (تغيرت إلى السويدي إليكتريك).	SWDY	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
٧	سيدي كرير للبتروكيماويات (سيدبك).	SKPC	الكيماويات
٨	الشرقية الوطنية للأمن الغذائي.	SNFC	الأغذية والمشروبات
٩	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير (إيكون).	ENGC	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
١٠	العربية وبولفارا للغزل والنسيج (يونيراب).	APSW	المنتجات المنزلية والشخصية
١١	القاهرة للدواجن.	POUL	الأغذية والمشروبات
١٢	الكابلات الكهربائية المصرية.	ELEC	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
١٣	المالية والصناعية المصرية.	EFIC	الكيماويات
١٤	النصر لصناعة المحولات (الماكو).	NASR	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
١٥	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق (يونيباك).	UNIP	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
ثانيا: الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية			
١٦	بالم هيلز للتعمير.	PHDC	العقارات
١٧	أوراسكوم تيلكوم القابضة (تغيرت إلى جلوبال تيلكوم القابضة).	GTHE	الاتصالات

١٨	رمكو لإنشاء القرى السياحية.	RTVC	السياحة والترفيه
١٩	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك).	OCDI	العقارات
٢٠	الشمس للإسكان والتعمير.	ELSH	العقارات
٢١	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية.	NRPD	العقارات
٢٢	الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية (تعمير).	GIHD	العقارات
٢٣	القاهرة للاستثمارات والتنمية.	CIRF	العقارات
٢٤	القاهرة للإسكان والتعمير.	ELKA	العقارات
٢٥	المتحدة للإسكان والتعمير.	UNIT	العقارات
٢٦	مجموعة جي أم سي للاستثمارات الصناعية والتجارية والمالية.	GMCI	الغاز والبترول
٢٧	مجموعة طلعت مصطفى القابضة.	TMGH	العقارات
٢٨	المجموعة المصرية العقارية.	AREH	العقارات
٢٩	المصرية للاتصالات.	ETEL	الاتصالات
٣٠	المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس).	ETRS	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
٣١	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي.	MPRC	الإعلام
٣٢	المصريين للإسكان والتنمية والتعمير.	EHDR	العقارات

مرفق البحث [٢]

بيان بجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Y) وممارسات إدارة الأرباح (MR) للشركات الممثلة في عينة البحث

م	رمز الشركة	جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Y)												ممارسات إدارة الأرباح (MR)	
		جودة خاصية الملائمة (Y_1)			جودة خاصية التعبير الصادق (Y_2)										
		جودة خاصية القيمة التنبؤية	جودة خاصية القيمة التأكيدية	نسبة جودة (Y_1)	جودة خاصية الاكتمال				جودة خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف			نسبة جودة (Y_2)	نسبة جودة (Y)	تقييم مستوى جودة (Y)	
					جودة خاصية الحياد	القيمة الفعلية	القيمة المثالية	%	القيمة الفعلية	القيمة المثالية	%				
أولا: الشركات ذات الأنشطة الصناعية															
١	ASCM	٤%	٢%	٣%	١%	٥٩	١٢٠	٤٩%	١٩	٢٠	٩٥%	٤٨%	٢٦%	منخفض	٢١%
٢	OCIC	٠,٥%	٢%	١%	٠%	٨١	١٢٠	٦٨%	٩	٢٠	٤٥%	٣٨%	٢٠%	منخفض	٤٤%
٣	SVCE	٧%	١%	٤%	٠%	٩٩	١٢٠	٨٣%	١٩	٢٠	٩٥%	٥٩%	٣٢%	منخفض	-٤%
٤	ESRS	٥%	١%	٣%	١%	٩٨	١٢٠	٨٢%	١٨	٢٠	٩٠%	٥٨%	٣١%	منخفض	٢٤%
٥	SMFR	١٠%	٠%	٥%	٧%	٩٢	١٢٠	٧٧%	٢٠	٢٠	١٠٠%	٦١%	٣٣	منخفض	١٣%
٦	SWDY	٢٢%	١٦%	١٩%	١٩%	٦٠	١٢٠	٥٠%	١٠	٢٠	٥٠%	٤٠%	٣٠%	منخفض	٢٢%
٧	SKPC	٢٥%	١١%	١٨%	٢٩%	١٠٠	١٢٠	٨٣%	٢٠	٢٠	١٠٠%	٧١%	٤٥%	متوسط	-١٣%

٨	SNFC	%١٣	%٥	%٩	%٠	٦٨	١٢٠	%٥٧	١٨	٢٠	%٩٠	%٤٩	%٢٩	منخفض	%٩-	لأسفل
٩	ENGC	%٢	%٢	%٢	%٥	٩٠	١٢٠	%٧٥	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٦٠	%٣١	منخفض	%٨-	لأسفل
١٠	APSW	%١١	%١٢	%١٢	%١١	٧٢	١٢٠	%٦٠	٢	٢٠	%١٠	%٢٧	%٢٠	منخفض	%١٨-	لأسفل
١١	POUL	%٣	%٣	%٣	%٣	٦١	١٢٠	%٥١	١	٢٠	%٥	%٢٠	%١٢	منخفض جدا	%٥٦	لأعلى
١٢	ELEC	%٧٥	%٥	%٤٠	%٨	%٦٨	١٢٠	%٥٧	١٨	٢٠	%٩٠	%٥٢	%٤٦	متوسط	%٥	لأعلى
١٣	EFIC	%٥	%٤	%٥	%٠	٦٦	١٢٠	%٥٥	٦	٢٠	%٣٠	%٢٨	%١٧	منخفض جدا	%٤٤	لأعلى
١٤	NASR	%٤٨	%٣٨	%٤٣	%٤٢	١٠٠	١٢٠	%٨٣	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٧٥	%٥٩	متوسط	%٩	لأعلى
١٥	UNIP	%٤١	%٢٧	%٣٤	%٣٧	١٠٠	١٢٠	%٨٣	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٧٣	%٥٤	متوسط	%٥-	لأسفل
الإجمالي		%١٨	%٩	%١٤	%١١	١٢١٤	١٨٠٠	%٦٧	٢٢٠	٣٠٠	%٧٣	%٥١	%٣٣	منخفض	%١٢	لأعلى
ثانيا: الشركات ذات الأنشطة غير الصناعية																
١٦	PHDC	%٢٢	%٩	%١٦	%١٠	٨٨	١٢٠	%٧٣	٨	٢٠	%٤٠	%٤١	%٢٩	منخفض	%١٧-	لأسفل
١٧	GTHE	%٣	%٠	%٢	%٣	١٠٠	١٢٠	%٨٣	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٦٢	%٣٢	منخفض	%١٢٤-	لأسفل
١٨	RTVC	%٥٨	%٩	%٣٤	%٧	%٥٨	١٢٠	%٤٨	٨	٢٠	%٤٠	%٣٢	%٣٣	منخفض	%٣٥٢	لأعلى
١٩	OCDI	%٤	%١	%٣	%٣	١٠٠	١٢٠	%٨٣	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٦٢	%٣٣	منخفض	%٤	لأعلى
٢٠	ELSH	%١٠	%٢٩	%٢٠	%١٠	٨٥	١٢٠	%٧١	١٣	٢٠	%٦٥	%٤٩	%٣٥	منخفض	%٣١	لأعلى
٢١	NRPD	%٢	%١	%٢	%٢	٧٠	١٢٠	%٥٨	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٥٣	%٢٨	منخفض	%٤	لأعلى

٢٢	GIHD	%٨	%٣	%٦	%٤	٦٠	١٢٠	%٥٠	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٥١	%٢٩	منخفض	%١١	لأعلى
٢٣	CIRF	%٩	%٠	%٥	%١١	٩١	١٢٠	%٧٦	١٩	٢٠	%٩٥	%٦١	%٣٣	منخفض	%١٣	لأعلى
٢٤	ELKA	%٠	%٤	%٢	%٠	%٥٣	١٢٠	%٤٤	%١٢	٢٠	%٦٥	%٣٦	%١٩	منخفض	-%١٧٩	لأسفل
٢٥	UNIT	%٤٥	%٢	%٢٤	%٣	٩٠	١٢٠	%٧٥	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٥٩	%٤٢	متوسط	-%١٧	لأسفل
٢٦	GMCI	%٤	%٢	%٣	%٥	٨٠	١٢٠	%٦٧	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٥٧	%٣٠	منخفض	-%١٢	لأسفل
٢٧	TMGH	%١١	%٤	%٨	%١٣	١٠٠	١٢٠	%٨٣	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٦٥	%٣٧	منخفض	-%٦	لأسفل
٢٨	AREH	%١١	%١٣	%١٢	%٤	%٥٦	١٢٠	%٤٧	٦	٢٠	%٣٠	%٢٧	%٢٠	منخفض	-%٤٣	لأسفل
٢٩	ETEL	%١٤	%١	%٨	%٤	٧٠	١٢٠	%٥٨	٢٠	٢٠	١٠٠	%٥٤	%٣١	منخفض	%٣	لأعلى
٣٠	ETRS	%٢	%٢	%٢	%٥	٨٣	١٢٠	%٦٩	٣	٢٠	%١٥	%٣٠	%١٦	منخفض جدا	-%٣٩	لأسفل
٣١	MPRC	%٣	%١	%٢	%١	٤٣	١٢٠	%٣٦	٣	٢٠	%١٥	%١٧	%١٠	منخفض جدا	%٣١	لأعلى
٣٢	EHDR	%١٥	%١٠	%١٣	%٠	٩٢	١٢٠	%٧٧	٢٠	٢٠	%١٠٠	%٥٩	%٣٦	منخفض	%٠	لا توجد
الإجمالي		%١٣	%٥	%٩	%٥	١٣١٩	٢٠٤٠	%٦٥	٢٥٣	٣٤٠	%٧٤	%٤٨	%٢٩	منخفض	%١	لأعلى

– المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي والتقارير والقوائم المالية السنوية وربع السنوية المنشورة للشركات الممثلة في عينة البحث).